



جامعة غرداية - الجزائر -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
شعبة علوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة

بغنوان

أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز
- وحدة ورقلة -

خلال الفترة (2016-2018)

- تحت إشراف الدكتور: عباده عبدالرؤوف

من إعداد الطالب:

بصالح عبدالرحمان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/09/11

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر " أ "	الدكتور / شرع يوسف
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر " ب "	الدكتور / عباده عبدالرؤوف
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر " ب "	الدكتور / بهاز جيلالي

السنة الجامعية: 2019/2018



جامعة غرداية - الجزائر -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
شعبة علوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة

بغنوان

أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز
- وحدة ورقلة -

خلال الفترة (2016-2018)

- تحت إشراف الدكتور: عباده عبدالرؤوف

من إعداد الطالب:

بصالح عبدالرحمان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/09/11

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر " أ "	الدكتور / شرع يوسف
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر " ب "	الدكتور/عباده عبدالرؤوف
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر " ب "	الدكتور /بهاز جيلالي

السنة الجامعية: 2018/2019



إلى من علمني النجاح والصبر ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار ... **أبي**.
إلى من كان دعاؤها سر نجاحي ... وحنانها بلسم جراحي ... **أمي**.
إلى زوجتي الحبيبة التي عانت الصعاب وأمدتني بالإصرار على مواصلة الدراسة.
إلى إخوتي الأعزاء وأختي العزيزة اللذين ساندوني في الوصول إلى ما أنا عليه من ثمرة
النجاح، متمنيا من الله عز وجل أن يحفظهم برحمته ويوفقهم إلى كل ما يحبونه
ويرضونه.

إلى الجدة حفصية أطال الله في عمرها، وأمدها الله بالصحة والهناء
إلى الجد " بابا " رحمه الله وأسكنه الله فسيح جنانه
إلى الأم التي ربنتي ولم تلدني " تاتاحاي " رحمها الله واسكنها فسيح جنانه
إلى الذين ساندوني في السراء والضراء، الأخوال والخالات، أبناء وبنات العمّة
حفظهم الله ورعاهم
إلى الأستاذ المشرف الدكتور عباده عبدالرؤوف، إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا
دروبنا بالعلم والمعرفة.
إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها ويعمل على تحقيقها، لا يبغى بها إلا وجه الله
ومنفعة الناس.

إلى كل أصدقائي وزملائي في المشوار الدراسي والمهني
إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة
أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

عبد الرحمان بصالح



شكر وتقدير

نرى لزاما علينا تسجيل الشكر وإعلامه ونسب الفضل لأصحابه، استجابة

لقول النبي ﷺ: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله». (سنن الترمذي، 2081)

وكما قيل:

علامة شكر المرء إعلان حمده فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا لله عز وجل على أن هدانا لسلوك طريق البحث والتشبه بأهل العلم وإن كان بيننا وبينهم مفاوز.

نخص بجزيل الشكر أستاذنا الكريم ومعلمنا الفاضل المشرف على هذا البحث

الدكتور عباده عبدالرؤوف

فقد كان حريصا على توجيهنا خلال مسار هذا البحث إلى ما يرى بأرق عبارة وألطف إشارة، فله منا وافر الثناء وخالص الدعاء.

كما نتوجه بالشكر إلى جميع السادة الأساتذة الأفاضل بقسم العلوم المالية والمحاسبية على كل ما قدموه لنا من معارف وعلى كل مجهود بذلوه تجاهنا طيلة مشوارنا الدراسي دون استثناء.

وكذا جميع موظفي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وكل الزملاء وكل من قدم لنا فائدة أو أعاننا بمرجع، نسأل الله أن يجزيهم عنا خيرا وأن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم

دون أن ننسى الأستاذ المرحوم **بن مالك محمد حسان** راجين من المولى عز وجل

أن يتغمده برحمته ويدخله في جنات النعيم

اللهم آمين

بصالح عبد الرحمان



الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال البحث في العلاقة بين الخزينة والأداء المالي في المؤسسة من الجانب النظري.

تدعيما لذلك قمنا بإجراء دراسة حالة على شركة سونلغاز وحدة ورقلة، لتحديد الأثر المترتب عن تسيير الخزينة على أدائها، بالاستعانة بالمنهج الوصفي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي اعتمدنا على دراسة مختلف النسب والمؤشرات المالية، تحليل جدول تدفقات الخزينة لسنوات الدراسة.

توصلت الدراسة من خلال تشخيص الوضعية المالية لشركة سونلغاز، والتائج المتوصل إليها أن المؤسسة تتمتع بأداء مالي يتماشى مع المركز المالي لها كون الشركة تتمتع بالاحتكار التام لمختلف نشاطاتها الاقتصادية، لكن وجب على المؤسسة إعطاء الأهمية البالغة للخزينة، تفاديا للوقوع في العجز.

الكلمات المفتاحية: خزينة، أداء مالي، جدول تدفقات الخزينة، مردودية مالية، مردودية اقتصادية.

Abstract

This study aims to highlight the impact of treasury management on the financial performance of the economic institution through research into the relationship between the treasury and financial performance in the institution from the theoretical side.

To support this, we conducted a case study on Sonelgaz unit Ouargla, to determine the impact of treasury management on its performance, using the descriptive approach in the theoretical side, while the application side relied on the study of various ratios and financial indicators, analysis of the table of treasury flows for the years of study.

The study concluded by diagnosing the financial situation of Sonelgaz Company and its findings that the institution enjoys a financial performance consistent with its financial position as the company enjoys full monopoly of various economic activities, but the institution must give the utmost importance to the treasury, in order to avoid falling into deficit

Key words: Treasury- Financial performance- Profitability financial- Profitability economic

قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
I	الاهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال البيانية
VII	قائمة الملاحق
ب	المقدمة
2	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتسيير الخزينة والأداء المالي
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الخزينة والأداء المالي
23	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
29	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
30	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
37	المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها
51	الخاتمة
55	قائمة المصادر والمراجع
59	الملاحق
75	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
06	عناصر الخزينة (الأصول والخصوم)	(1.1)
07	يمثل الخزينة الصافية	(2.1)
16	تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة	(3.1)
17	تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة	(4.1)
38	يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	(1.2)
38	يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	(2.2)
38	يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	(3.2)
40	يمثل نسب الهيكلية المالية لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز	(4.2)
40	نسب السيولة لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة ورقلة	(5.2)
40	نسبة المردودية لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة ورقلة	(6.2)
40	رأس مال العامل الدائم والخاص لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة ورقلة	(7.2)
41	الاحتياج رأس المال العامل لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة ورقلة	(8.2)
41	تغيرات المعادلة الأساسية للخزينة لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة ورقلة	(9.2)
42	يمثل جدول التدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	(10.2)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الجدول
33	الهيكل التنظيمي لمجمع شركة سونلغاز	(1.2)
34	الهيكل التنظيمي لشركة سونلغاز وحدة ورقلة	(2.2)
35	الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية	(3.2)
39	تمثيل بياني يوضح تطور عناصر الأصول بالنسب	(4.2)
39	تمثيل بياني يوضح تطور عناصر الخصوم بالنسب	(5.2)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
59	القوائم المالية لسنة 2016	(01)
64	القوائم المالية لسنة 2017	(02)
69	القوائم المالية لسنة 2018	(03)

المقدمة

أ. توطئة

تسعى المؤسسات الاقتصادية دوماً إلى الوصول إلى الأهداف المسطرة، بغية الاستمرارية وهذا عن طريق تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة مسبقاً، ولا يتحقق ذلك إلا بالاعتماد على استخدام طرق وأساليب علمية، والرشادة في تدبير الموارد المالية اللازمة وتسييرها تسييراً عقلانياً في المدى القصير والطويل للمحافظة على بقائها، وهذا مرهون بوجود كفاءات وإطارات تكون في مستوى ممارسات الأداء المطلوب، ومن بين المهام الواجب حسن تنفيذها هو الأداء المالي، الذي بموجبه يتطلب تنفيذ الاعتماد على طرق وأساليب علمية بحتة، لتدبير المورد المالي اللازم، والعمل على تسييره واستغلاله بصفة عقلانية على المدى القصير والبعيد، لمواجهة الصعوبات التي قد تواجه المؤسسات الاقتصادية.

ومن بين هذه الصعوبات التي قد تلتقها المؤسسات هي تحقيق التوازن المالي، وهو بمثابة الشرط الأساسي والضمان على الاستمرارية، وتفادي الاعتماد واللجوء إلى مساعدات الدولة، ولأن مصدر تلك الصعوبات هو عدم التحكم الجيد في المؤشرات التوازن المالي، وخاصة الخزينة فعدم الاهتمام بتسييرها وإعطائها أهمية قصوى وجعلها أمراً ثانوياً والاعتماد على الوظائف الأخرى كالإنتاج والتسويق سيجعل من المؤسسة عرضة للمخاطر التي يمكن التنبؤ بها بالأساليب والآليات الخاصة بالأداء المالي.

ب. طرح الإشكالية

وفي سياق ما تم ذكره تتجلى معالم إشكالية الدراسة لهذا البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ما مدى تأثير تسيير الخزينة على الأداء المالي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة ورقلة (سونلغاز) للفترة (2016 - 2018)؟.

ج. الإشكاليات الفرعية

- هل تحقق الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز توازن مالي خلال فترة الدراسة؟
- كيف تؤثر سياسة تسيير الخزينة على الأداء المالي للشركة؟
- كيف يساعد جدول تدفقات الخزينة المحلل المالي في الكشف عن الوضعية المالية للشركة؟

د. فرضيات الدراسة

نباشر دراستنا هذه من خلال ثلاثة فرضيات نرى أنها قد تكون إجابات على الإشكاليات الفرعية المذكورة أعلاه وهي:

- شركة (سونلغاز) تحقق توازن مالي بشكل عام وعلى المدى الطويل؛

- تؤثر سياسة تسيير الخزينة على الأداء المالي للشركة محل الدراسة من خلال توظيف الفوائض المالية وقرارات تمويل الخزينة؛

- يعتبر جدول التدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية التي تساعد المحلل المالي في الكشف عن الوضعية المالية للشركة من خلال تسيير الاحتياجات المالية للمؤسسة، والتنبؤ بها للاستخدام الأمثل للسيولة المتاحة وتفاذي خطر الإفلاس وتكاليفه.

هـ. مبررات اختيار الموضوع

اختيارنا لهذا الموضوع ارتبط بعدة اعتبارات منها ماهو موضوعي، ومنها ماهو ذاتي، فبالنسبة للاعتبارات الموضوعية تدور عموما حول:

- معرفة أهمية تسيير خزينة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، خاصة الكبرى منها على مستوى الاقتصاد الوطني؛

- وضع مقارنة بين الجانب النظري للموضوع، وواقع تطبيقه على المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؛
أما المبررات الذاتية فهي:

- بحكم التخصص أي الموضوع له علاقة بمجال تخصصنا مالية المؤسسة؛

- بحكم ميولنا لهذا الموضوع، والحاجة للاطلاع عليه قصد الاستفادة منه في مجال الوظيفة بالمؤسسات التي نعمل بها.

و. أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي؛

- محاولة تطبيق أهم المؤشرات والنسب المالية بناء على معطيات المؤسسة الاقتصادية.

ز. أهمية الدراسة

تكتسب دراستنا الحالية أهميتها من درجة الاهتمام التي أصبحت تحظى بها الخزينة في الساحة الاقتصادية، من طرف مختلف المؤسسات سواء العاملة منها في القطاع الخاص أو العام، والتي تسعى من خلالها إلى اكتساب

مهارات وقدرات فعالة تتيح لها التحكم في نجاعة القرارات المتخذة من حيث النوعية وفي الوقت المناسب، في ظل التطورات التي تشهدها مجالات التسيير والاقتصاد حفاظا على التسيير الأمثل لنشاط المؤسسة من جهة وضمانا لحقوق الأطراف ذوي المصلحة من جهة أخرى.

ح. حدود البحث

✓ **الحدود الموضوعية:** سوف نتطرق لموضوع " أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " من خلال تسليط الضوء على الأداء المالي للمؤسسة والتركيز على مؤشر الخزينة، وماله من أهمية في تقييم وتحسين الأداء المالي داخل المؤسسة؛

✓ **الحدود المكانية:** تم تناول موضوع هذه الدراسة عبر إجراء دراسة ميدانية على مستوى " الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز - وحدة ورقلة "؛

✓ **الحدود الزمنية:** حدد الإطار الزمني للفترة الممتدة (2016-2018).

ط. منهج الدراسة

قصد الإمام والإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة وتحليل أبعاده والوصول إلى الأهداف المرجوة منه عبر الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة فرضياتنا حولها، اعتمدنا على منهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية، لسرد الحقائق وفهم مكونات الموضوع، وكذا أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة تدعيما لهذا الجانب، أما في الجانب التطبيقي فقد استعنا بأسلوب دراسة الحالة لأنه الأنسب لإسقاط ما تم التوصل له في الجانب النظري على الواقع العلمي، ومن أجل ذلك تم الاستعانة بالمقابلة لجمع الوثائق والبيانات اللازمة للجانب التطبيقي للدراسة.

ي. مرجعية الدراسة

شملت المقالات العلمية المحكمة وأطروحات الدكتوراه والمجستير وأخرى ثانوية كالكتب والمقالات العلمية ومواقع الانترنت.

ك. صعوبات الدراسة

- عدم تمكننا من الحصول على معطيات وبيانات مالية ومحاسبية باعتبار أنها متواجدة على مستوى مقر شركة توزيع الكهرباء والغاز الوسط بالبلدية التابع لها وحدة ورقلة؛

- أغلب العمليات والبيانات المحاسبية تعالج بواسطة برنامج "HESSAB" مرتبطة بنظام تخطيط موارد المؤسسة للشركة الأم حيث تمنع الإجراءات والسياسات الأمنية لها بنسخ المعطيات؛
- التأخر في المصادقة على القوائم المالية من طرف الجهات المختصة لسنة 2018 إلى غاية شهر جوان 2019.

ل. هيكل الدراسة

اقتضت ضرورة الدراسة تقسيم هذا الموضوع إلى فصلين حيث خصص الفصل الأول للأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة والذي بدوره ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه عرض مختلف المفاهيم العامة حول الخزينة والأداء المالي، في حين تضمن المبحث الثاني الأدبيات التطبيقية شملت بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ، مع الاستعانة بالدراسات الأجنبية.

أما الفصل الثاني شمل الجانب التطبيقي للدراسة من خلال دراسة حالة أجريت بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز) وحدة ورقلة، الذي قسم بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول تضمن الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة، بينما المبحث الثاني خصص لعرض ومناقشة النتائج المحصل عليها واختبار الفرضيات المقترحة للإجابة على إشكالية الدراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

لتسيير الخزينة والأداء المالي

تمهيد

تولي المؤسسات الاقتصادية اهتماما بالغاً لجانب التسيير، ويظهر ذلك من خلال سعيها لإتباع هيكل مالي أمثل، بغية التحكم الجيد في مختلف أدوات المراقبة وأنشطة المؤسسة، وذلك من أجل تطبيق الأهداف والاستراتيجيات المسطرة من قبلها، والوصول إلى المردودية المطلوبة، وتحقيق التوازن المالي على المدى الطويل.

ولوضوح الفكرة أكثر تم اللجوء إلى تحليل أثر الخزينة الذي يسمح بإعطاء مقارنة أولية لهذه الإشكالية المطروحة، ومن أجل ذلك تم تخصيص جزء من هذا الفصل لهذا الغرض.

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الخزينة والأداء المالي؛

- المبحث الثاني: الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الخزينة والأداء المالي

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى لمحة عامة عن أهم النقاط المتعلقة بجانب التسيير المالي، إذ يعد مطلباً ضرورياً للإحاطة بجوانبه، وسنركز في دراستنا هذه على تعريف الخزينة وآليات تسييرها¹.

المطلب الأول: مفهوم الخزينة

تعتبر الخزينة أحد المؤشرات الهامة والأساسية لقياس الأداء المالي ومصدر للقرارات المالية قصيرة الأجل باعتبارها مركزاً للتدفقات النقدية، فهي تعمل من خلال مسؤوليتها على رسم السياسة المالية للمؤسسة على المدى القصير، بالنظر لمحيطها الداخلي والخارجي².

الفرع الأول: تعريف الخزينة

ينظر للخزينة كأحد أهم العناصر التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية، في تقييم أدائها كونها المرآة العاكسة لكفاءة تسيير مختلف أنشطتها المختلفة، وعليه سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى مختلف مفاهيم الخزينة على النحو التالي:

أولاً. المفهوم التقليدي للخزينة

ينظر للخزينة حسب هذا المفهوم على أنها " الفرق بين المصادر الموضوعة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط في فترة زمنية معينة"³.

نستخلص من هذا المفهوم أن الخزينة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصادر المتعلقة بتمويل نشاط المؤسسة، والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط.

- فالمصادر المتعلقة بتمويل نشاط المؤسسة في دورة الاستغلال: كالتسهيلات الممنوحة للمؤسسة من طرف الموردين.

- أما المصادر المتعلقة بتمويل نشاط المؤسسة خارج دورة الاستغلال: مثل الأموال الخاصة والديون.

كما يمكن تصنيف الاحتياجات الناتجة عن النشاط إلى نوعين:

¹ مصطفى خديجة، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL، مذكرة ماستر تخصص

مالية نقود وتأمينات، غير منشورة، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، ص: 15.

² المرجع نفسه ص 15.

³ المرجع نفسه ص 16.

- الاحتياجات المرتبطة بدورة الاستغلال: (شراء، إنتاج، بيع). ويتمثل ذلك في الائتمان الممنوح للعملاء والرسوم المستحقة على المبيعات.. الخ.
- الاحتياجات غير مرتبطة بدورة الاستغلال: يتمثل ذلك في الاحتياجات غير دورية مثل الأراضي، المباني... الخ

ثانيا. المفهوم النقدي للخزينة

الخزينة هي مخزون نقدي يتوقف مستواه على مميزات هيكله استخدامات وموارد المؤسسة، هذا الهيكل يمكن تعريفه استنادا إلى درجة التقارب النقدي الخاص بمختلف أقسام استخدامات وموارد المؤسسة¹.

فالتقارب النقدي للاستخدامات يتميز بخاصيتين هما:

- السيولة: تتوقف على مدى سرعة تحول الاستخدامات (الأصول) إلى سيولة، وهي النقود السائلة والجهازية لمعاملات المؤسسة.
- المتاح: وهو قدرة عناصر الأصول على توفير النقدية دون إحداث توقف في نشاط المؤسسة.

والتقارب النقدي للموارد يتميز كذلك بخاصيتين هما:

- عدم الاستمرار: ويعبر عن إمكانية سحب المورد (عنصر من عناصر الخصوم) من دورة تمويل المؤسسة.
- الاستحقاق: يتعلق بفترة تسديد القرض المؤسسة.

ثالثا. المفهوم التفاضلي للخزينة

تعبر خزينة المؤسسة عن رصيد مجموع الموارد ومجموع الاحتياجات، فهي تعرف إذن بأنها الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل².

ومن خلال هذا التعريف نجد أن الخزينة هي نقطة وصل بين الأجل الطويل الممثل ماليا برأس المال العامل، والأجل القصير الممثل ماليا بالاحتياج في رأس المال العامل، وفي هذا الجانب التفاضلي ترتبط الخزينة بالرصيد النقدي أين تلتقي فيه نوعين من التدفقات النقدية هما:

¹ باديس بوخلوة، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة - دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، رسالة ماجستير جامعة المسيلة، الجزائر، 2003، ص:9.

² حدة بخالد، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي ورقلة، الجزائر، ص: 43.

- التدفقات النقدية المجمعة في الأجل الطويل أو الاستثمار نتيجة العمليات المالية الخاصة بأعلى الميزانية والقائمة على تعديل رأس المال العامل.
- التدفقات النقدية المجمعة في الأجل القصير (شراء، إنتاج، بيع) نتيجة العمليات المالية الخاصة بأسفل الميزانية، والتي تقوم بتعديل مستوى احتياجات رأس المال العامل.

رابعاً. المفهوم الديناميكي للخزينة

يعتبر هذا الأخير مقياس لحظي ناتج عن الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة المتعلقة أساساً بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، فجوهر الخزينة إذن هو ضمان الحركة المستمرة للتدفقات النقدية. حيث تشمل التدفقات الداخلة على تلك الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من أطراف متعددة (المساهمون، البنوك، الزبائن...)، لمواجهة الاحتياجات المتعلقة بالتدفقات الخارجة (أجور المستخدمين، تسديد الديون ، الضرائب....)¹.

مما سبق فالمفهوم الحديث للخزينة لا يقتصر على السيولة والمساهمات البنكية فقط، بل يتعدى إلى السيولة الكامنة وقدرات التمويل غير المستعملة من طرف المؤسسة، وعلى هذا الأساس فإن الخزينة تكتسي بعداً جديداً يضمن مرونتها ويحقق غاياتها الإستراتيجية، إلا أن هذا يثير صعوبات جديدة بحيث تصبح مهمة مسير الخزينة لا تتعلق فقط بقرارات بسيطة على المدى القصير، بل تصبح تخص التسيير طويل المدى والتخطيط الاستراتيجي، و على هذا يتلاشى الفرق بينها وبين الوظيفة المالية.

ومن خلال ما تم تناوله من مفاهيم عامة ومختلفة حول الخزينة يمكن إيجاز تعريفين للخزينة على النحو

التالي:

- **التعريف الأول:** الخزينة الصافية تتمثل هذه الأخيرة في الفرق بين الأصول الخزينة وخصوم الخزينة².
- **التعريف الثاني:** الخزينة هي مجموع الأموال التي هي بحوزة المؤسسة، خلال دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع أن تحتويه فعلاً من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال، وبالتالي هي عبارة عن جملة السيولة والنقديات التي يجب أن تحتفظ بها المؤسسة بحوزتها من أجل تسديد ديونها ومواجهة الأحوال الطارئة³.

¹ مصطفى خديجة، مرجع سابق، ص: 78.

² Jacqueline Felhaye, Florence Delahaye, **Finance d'entreprise manuel et application**, 2^{ème} édition, Dunad, Paris, 2009, Page 110

³ عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، بدون طبعة، دار النهضة العربية، لبنان، 1999، ص: 148.

الفرع الثاني: عناصر الخزينة وكيفية حسابها

تشتمل الخزينة على عدة عناصر تحسب بطرق مختلفة ومن خلال مايلي سنحاول تسليط الضوء على أهم هذه العناصر مع الإشارة إلى كيفية حسابها¹:

أولاً. عناصر الخزينة

تتضمن الخزينة مجموع التدفقات الواردة والصادرة وبالتالي فإنها تنقسم إلى شطرين أساسيين هما:

1- الأصول: وتتمثل في تلك الأصول التي تتميز بسهولة تحويلها إلى سيولة متاحة.

2- الخصوم: تتمثل في استخدام الحسابات البنكية في وضعية مدينة كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (1.1) : عناصر الخزينة (الأصول والخصوم)

الخصوم	الأصول
<p>1- تسهيلات الخزينة: وتكون موجهة لتمويل عجز الخزينة الناتج عن الفارق الزمني بين البيع والتحصيلات، مقابل عمولة تدفعها المؤسسة خلال هذه الفترة.</p> <p>2- السحب على المكشوف: هذا النوع من القروض يسمح لحساب المؤسسة أن يبقى في حالة مدينة بصفة أطول من الأولى ومقابل هذا القرض فإن البنك يقتطع عمولة أكبر من النوع الأول، وتمنح ضمانات للبنك في شكل أوراق مالية التي تغطي محفظته ومقابلها يمنحها تسهيلات بنكية.</p> <p>3- السلفات المصرفية: من خلال اتفاق بين المؤسسة والبنك يمكن لهذا الأخير أن يسمح لها بسحب الأموال حتى وإن لم يكن لها أموال جاهزة في البنك.</p> <p>*****</p>	<p>1- خصم الأوراق التجارية: تعتبر من أهم وسائل تمويل الخزينة وتعني تحصيل قيمة الورقة التجارية مع اقتطاع جزء منها يتمثل في العمولة التي يأخذها البنك مقابل الخدمة المقدمة للزبون.</p> <p>2- خصم غير مباشر: هي وسيلة لتمويل مشتريات الزبون نقدا عبر الاتصال بالبنك الذي تتعامل معه المؤسسة لخصم ورقته التجارية (أي محل محل المؤسسة التي تبيع ديونها) وفائدة البنك يدفعها الزبون.</p> <p>3- ودائع لأجل: في هذه الحالة تقوم المؤسسة بتوظيف أموالها الفائضة من خلال فتح حسابات بنكية لأجل، وهذه الأجل تكون متغيرة حسب احتياجات الخ، تتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر، وإذا احتاجت المؤسسة إلى سيولة قبل انقضاء المدة القانونية فإن البنك يمنحها قرض خزينة (crédit par caisse).</p> <p>4- سندات الخزينة: تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنك التي يطرحها للاكتتاب وهذه السندات تسدد قبل تاريخ الاستحقاق وعند حلول مواعده يسدد البنك قيمة السند مضافا إليه معدل الفائدة.</p>

¹ وثام بن مخلوف، تسيير السيولة النقدية باستخدام جدول تدفقات الخزينة - دراسة حالة مؤسسة سونطراك حوض بركاوي خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2015، مذكرة ليسانس تخصص محاسبة ومالية، غير منشورة، جامعة ورقلة، ص: 15.

	<p>5- الحسابات الجارية: هي الأموال الجاهزة التي يمكن أن تنصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتمثل في حسابات الصندوق، البنك والحساب البريدي الجاري</p>
--	---

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانية المالية

ثانيا. كيفية حساب الخزينة

يمكن حساب الخزينة انطلاقا من الميزانية المالية و هذا بالاستعانة على المؤشرات التوازن المالي¹، إذ تعتبر الخزينة الصافية عبارة عن الفرق بين مجموع المصادر ومجموع الاحتياجات، أما الفرق بين الاحتياجات غير دورية و المصادر غير دورية محاسبيا يمثل الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة وهو ما يمثل (رأس المال العامل الدائم). والفرق بين الاحتياجات الدورية والمصادر الدورية محاسبيا هو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وهو ما يمثل (احتياجات رأس المال العامل).

الجدول رقم (2.1): يمثل الخزينة الصافية

المصادر	الاحتياجات
المصادر غير دورية	الاحتياجات غير دورية
المصادر الدورية	الاحتياجات الدورية
الخزينة الصافية (عجز)	الخزينة الصافية (فائض)

المصدر: بوضيف كويسي، أثر تسيير الخزينة على المردودية المالية - دراسة حالة مؤسسة السيارات الصناعية SNVI وحدة ورقلة، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص:9.

لحساب الخزينة لا بد من حساب كل من:

1. رأس المال العامل

يعتبر بعض الاقتصاديين رأس المال العامل أو كما يطلق عليه رأس المال الصافي عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة، وبالتالي من هذا المؤشر يمكن الحكم على مقدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة المستحقة عليها²، ويمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لذا فإنه يعرف أيضا بصافي رأس المال العامل، ويستخدم هذا الأخير كمؤشر للحكم على سيولة المؤسسات وقدرتها على سداد التزاماتها في المدى القصير³.

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى القول أن رأس المال العامل الدائم هو الفرق بين الموارد الدائمة وبين الأصول الثابتة و يمثل كذلك هامش أمان يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول أجل

¹ بوزار السعيد أسماء، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة نافتال للفترة (2009-2007)، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، غير منشورة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص:6.

² محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي - شركات و أسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية، 2009 ص:1.

³ مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2009، ص: 216.

الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق، كما يعتبر أيضا مؤشرا للتوازن المالي في المؤسسة.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول المتداولة

أو

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

يستخدم في أغلب الأحيان رأس المال العامل الدائم في حالة اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة، فإذا كان رأس المال العامل الدائم موجبا وكافيا بالمقارنة مع قيمة المخزونات فان البنك يقبل بتمويل المؤسسة.

و كذلك لا بد أن يكون حجم رأس المال العامل الدائم ذو قيمة أكبر وهذا كلما كانت المخاطر التي تؤثر على الأصول المتداولة أكبر و كلما كانت حركة الأصول المتداولة أبطأ ومن خلال ما سبق فإنه¹:

- **الرصيد الموجب:** إذا كانت الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، في هذه الحالة المؤسسة استطاعت أن تمول جميع استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة أي تستخدم الفائض في تمويل كل أو جزء من الاستخدامات المرتبطة بالاستغلال.

- **الرصيد السالب:** إذا كانت الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، في هذه الحالة المؤسسة لم تستطع أن تمول أغلب استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة، يجب عليها البحث عن مصدر آخر لتمويل أصولها الثابتة.

- **الرصيد يساوي الصفر:** أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة جدا في الوقوع، إذ تمثل التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

2. الاحتياج في رأس المال العامل

تسعى المؤسسات الاقتصادية في كل دورة استغلالية على توفير موارد دورية وهي الديون قصيرة الأجل، ما عدى السلفات المصرفية، وهذه الموارد تغطي بها مستلزمات أو احتياجات الدورة من المخزونات و القيم القابلة للتحقيق ، وبمقارنة قيمة العنصرين نحدد هل المؤسسة تحتاج إلى موارد إضافية من غير الدورة أم لا؟

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية): دروس و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 68-69.

فإذا كان الفرق موجبا فهذا يعني أن المؤسسة لم تغطي كل احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، بل لديها الحاجة إلى وسائل مالية أخرى، وعليها أن تبحث عن موارد إضافية لمواجهة هذه الاحتياجات، وبالتالي تلجأ إلى موارد تزيد مدتها عن الدورة، أو تحتاج إلى رأس مال عامل و العكس في حالة النتيجة سلبية¹.

يمكن تعريف الاحتياج في رأس المال العامل بأنه "رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، و تتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية². ويتم حساب الاحتياج في رأس المال العامل وفق العلاقة التالي:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{القيم غير الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

$$= (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{مجموع الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

وعليه يمكن أن نستخلص مما سبق علاقة حساب الخزينة:

الخزينة الصافية الإجمالية: تعبر عن حصيلة كافة القيم المالية التي يمكن أن تصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، فهي تنتج عن صافي القيم الجاهزة أو عن الصافي بين رأس المال العامل واحتياجاته وتحسب كما يلي³:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{القيم الجاهزة} - \text{السلفيات المصرفية})$$

يسعى المدراء الماليين دائما إلى إحلال حالة توازن مالي، ومعرفة وضعية الخزينة داخل المؤسسة وتحديد كل حالاتها من خلال المقارنة بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل، وعليه تأخذ الخزينة الحالات التالية :

- **خزينة موجبة:** في هذه الحالة نجد أن رأس المال العامل يفوق احتياجات رأس المال العامل هذا يعني أن المؤسسة تملك رؤوس أموال دائمة إضافية لتغطية احتياجات رأس المال العامل، ولهذا يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها عن طريق تسهيل عملية التسديد أو تعظيم قيم استغلالها عن طريق شراء المواد الأولية.

وعليه نجد أن الفائض في رأس المال العامل يأخذ شكل سيولة و هو ما يشكل خزينة ايجابية بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

¹ ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، بدون طبعة، دار الأفاق للنشر، بدون سنة نشر، ص: 25.

² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة بسطيف، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص: 64.

³ حدة بخالد، مرجع سابق، ص: 55.

- **خزينة سالبة:** في هذه الحالة تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية احتياجاتها ولضمان استمرارية نشاطها، لأن رأس المال العامل يكون أقل من الاحتياج في رأس المال العامل.

- **خزينة صفرية (مثلى):** في هذه الحالة يكون كل من رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل متساويان، أي أن المؤسسة تتوفر على سيولة مناسبة تسمح لها بتغطية التزاماتها المالية، بإضافة إلى أنها تتحكم جيدا في توازنها المالي لكن من الصعب الوصول إلى مثل هذه الحالة على المدى القصير.

المطلب الثاني: تسيير الخزينة وجدول تدفقات الخزينة

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض موجز لآليات تسيير الخزينة المثلى إلى جانب إبراز أهم المشاكل المرتبطة بتسييرها من خلال:

الفرع الأول: تسيير الخزينة

إن احتفاظ المؤسسة برصيد الخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم من فرصة الربح، بينما النقص في قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربح، لكنها ضحت بالاحتفاظ بالسيولة أي بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا مشاكل سلبية تؤثر على قيمة المؤسسة كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان أفضل، حيث توفى بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضت أجلها.

يمكن حصر أهم هذه المشاكل التي تواجه الخزينة إلى مشاكل مرتبطة بالمردودية وأخرى مرتبطة بالمخاطر¹:

1. مشكلة المردودية: إن تحديد المستوى الإجمالي للخزينة يتطلب المقارنة بين تكلفة التمويل قصير الأجل للمؤسسة ومردودية الأموال المستثمرة ولذلك يجب تخفيض هذه الأموال إلى أقصى حد ممكن أو بمعنى آخر يكون مستوى الخزينة قريبا من الصفر فالخزينة المعدومة تؤدي إلى اختلالات أثناء الدورة غير أنه من المؤكد اللجوء إلى قروض قصيرة الأجل أثناء الاحتياج إلى السيولة يكون أقل تكلفة من الاحتفاظ بصفة دائمة بفائض من الأموال وقد يكون الاحتفاظ بخزينة سالبة أكثر إيجابية ومن ثم اللجوء إلى الديون القصيرة الأجل لتمويل الاحتياجات الدائمة وهذه الحالة تواجهها بعض المؤسسات التي لها راس المال ثابتا نسبيا في الوقت الذي يكون فيه مستوى النشاط في ارتفاع دون إهمال مدى مساهمة التضخم في زيادة هذه الظاهرة حيث يكون اللجوء إلى الديون القصيرة الأجل متكررة.

¹ مصطفى خديجة، مرجع سابق، ص: 94.

2. **مشكل المخاطر:** إضافة إلى مشكل المردودية فإن درجة المخاطر التي تتحملها المؤسسة تساعد في تحديد مستوى الخزينة ولكن لتفادي العجز في الخزينة قد تتخذ المؤسسة قرار الاحتفاظ بهامش الأمان معين فمشكل المخاطر بالنسبة للخزينة صعب التحديد ويتوقف مستواه على مايلي:

- التقييم الجيد لاحتياجات رأس المال العامل.
- تواجد عمليات خارج الاستغلال .
- التغيرات والتحويلات بالمحيط فاجراءات تخفيض القروض تؤدي إلى ارتفاع الاحتياجات في راس المال العامل وبالتالي التأثير على رصيد الخزينة.

الفرع الثاني: جدول تدفقات الخزينة

أولاً. مفهوم جدول تدفقات الخزينة

رغم أن كل من قائمة الدخل والميزانية تقدمان إلى حد ما وبصورة ملخصة معلومات عن التدفقات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، إلا أنهما لا تعرضان الملخص التفصيلي لكل التدفقات الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال نفس الفترة الزمنية، ولتلبية هذه الحاجة يتم إعداد وعرض قائمة جديدة سنحاول إعطاء تعريفات لهذه القائمة كما يلي:

- **التعريف الأول:** جدول تدفقات الخزينة هي وثيقة شاملة وكاملة تفسر تغيرات تدفقات خزينة المؤسسة خلال فترة معينة¹.

- **التعريف الثاني:** جدول تدفقات الخزينة هي قائمة إجبارية ومكملة للقوائم المالية الأخرى تبين مقبوضات و مدفوعات المؤسسة، ويتم إعدادها وفقاً للأساس النقدي، أي قائمة تدفقات الخزينة تذهب إلى أبعد من ذلك فأنها تحدد النتائج النقدية لكل الأنشطة التي مارستها الشركة والتي يتم تصنيفها إلى الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية² خلال الفترة التي يجري تحليلها، مع تحديد صافي اثر هذه النتائج على الأنشطة ذات الطبيعة المتشابهة أو المشتركة³.

- **التعريف الثالث:** جدول تدفقات الخزينة عبارة عن لوحة قيادة أمام الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوءها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها⁴ كما يمكن اعتبارها

¹ فايزة سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، الحامد للنشر الأردن، 2009، ص:40.

² Jean Jacques Julian, Les normes comptables internationales IAS/IFRS, 2 eme édition, soupe foucier (faucher) 2007, paris, p:29.

³ بن فوج زوبنة، رحيم حسين، قائمة التدفقات الخزينة مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص:10.

⁴ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص:204.

كما يمكن اعتبارها أداة تحليل متميزة وهامة وتقوم على منظور ديناميكي، وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية¹.

- التعريف الرابع: وقد عرفه النظام المحاسبي المالي scf من خلال هدفها ب" يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء صورة صادقة لمستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها و كذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ويقدم المداخيل والمخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئتها (مصدرها)².

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن قائمة تدفقات الخزينة:

هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل (بيان الأرباح والخسائر) والتي أصبح إلزاما على الشركات إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بيانها المالية لكل فترة، حيث أنها القائمة التي تظهر التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة المدفوعات، وحسب النشاطات التشغيلية (النشاطات الرئيسي للمنشأة) التمويلية (الاقتراض والائتمان)، و الاستثمارية (الاستثمار في الأصول المختلفة) خلال فترات مالية معينة.

ثانيا. أهمية وأهداف جدول التدفقات الخزينة

يعتبر جدول تدفقات الخزينة جزءا متما للقوائم المالية وعنصرا مهما من مقوماتها، إذ أن الفائدة التي يقدمها جدول مستخدم المعلومات أصبح من الصعب الاستغناء عنها.

1. أهمية جدول تدفقات الخزينة

تكمن أهمية جدول تدفقات الخزينة في قدرة تعبيره ودلالة المؤشرات والتجمعات المالية، والتي تكشف عن بعض الأمور الهامة التي لا توضحها القوائم المالية التقليدية في حكم على مدى نجاح المؤسسة وإمكانية استمرارها، ويمكن تلخيص أهميته فيما يلي³:

- قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا لدورات الرئيسية لنشاطها؛
- إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين؛

¹ بلعور سليمان، علي بن الطيب، بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، 16-17-18- نوفمبر 2011، ص: 03.

² الجمهورية الديمقراطية الشعبية، قرار المؤرخ في يوليو 2008، يحدد قواعد والتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 9، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص: 26.

³ بلعور سليمان وعلي بن الطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية؛
- إبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة؛
- تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة؛
- تعطي مؤشر لمبالغ وتوقيت درجة التأكيد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

2. أهداف جدول تدفقات الخزينة

إن الهدف جدول تدفقات الخزينة يكمن فيما يلي:

- توفير معلومات ملائمة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة ما خلال لحظة زمنية معينة¹؛
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة لفترة معينة؛
- وضع وتطوير نماذج تساعد في إجراء المقارنات بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية²؛
- المساهمة بجانب القوائم المالية الأخرى في تقييم التغيرات التي طرأت علي صافي أصول المؤسسة، وهيكلها المالي؛ ومقدرتها على التأثير على مبالغ التدفقات النقدية بهدف التكيف مع الظروف المتغيرة؛
- تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة؛
- تقييم السيولة الخاصة بالمؤسسة للكشف عن نقاط القوة والضعف فيها.

إن جدول تدفقات الخزينة تقرر ما يلي:

الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة وصفقاتها الاستثمارية والتمويلية وصافي الزيادة أو النقص فيها من الأمور المفيدة، حيث أن جدول تدفقات الخزينة تعد مفيدة لأنها توفر إجابات عن الأسئلة البسيطة والهامة وهي:

- من أين جاءت النقدية خلال الفترة؟
- فيما استخدمت هذه النقدية؟
- ما هو مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة؟

¹ أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، ص: 137.

² محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي و العائد الخاسي لتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة بالجامعة الإسلامية، بغزة 2006، ص: 20.

ثالثا. عرض محتوى جدول تدفقات الخزينة

يهدف كشف تدفقات أو سيولة الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة، كما يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة أو الغير مباشرة¹. ويمكن تعريفها أيضا بأنها "تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية وإستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة²؛ حيث يقدم جدول سيولة الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية حسب مصدرها.

إن النظام المحاسبي المالي حدد شكل جدول التدفقات النقدية كما هو موضح في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009، الصفحة 46، حيث تضم هذه القائمة كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية، ويتم تصنيفها ضمن ثلاثة أنشطة هي: التشغيلية؛ الاستثمارية والتمويلية، والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل الاستنتاج، ويمكننا شرح وتوضيح هذه الأنشطة من خلال ما يلي:

- الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال): تتضمن التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية المتحصلات والمدفوعات المتعلقة بأنشطة المؤسسة الرئيسية، والمتمثلة في إنتاج وتقديم السلع والخدمات للزبائن.
 - الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار): تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن استثمارات وكذلك المقبوضة عن بيعها.
 - الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل): تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.
- ولتوضيح التدفقات الناتجة عن الأنشطة السابقة نستعين بالشكل التالي:

¹ Système comptable financiers SCF ; Berti édition Alger ; 2009 ; p : 62.

² الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص:204.

جدول رقم (3.1): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)

الفترة من إلى

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيطات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيطات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
		أموال الخزينة و معدلاتها عند افتتاح السنة المالية
		أموال الخزينة و معدلاتها عند إقفال السنة المالية
		تغير أموال الخزينة خلال الفترة
		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر : قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 22 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوفات المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 46 / 1 ، 9 ، 25 مارس 2009

جدول رقم (4.1): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)

الفترة من إلى

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية تصححات من أجل : - الاهتلاكات و الأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين و الديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>
		<p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (ا)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</p> <p>مسحوبات عن اقتناء تثبيبات تحصيلات التنازل عن تثبيبات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)</p>
		<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض</p>
		<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</p> <p>تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)</p> <p>أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة</p>

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر : قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 22 يوليو 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص32

المطلب الثالث: مفهوم الأداء المالي ومؤشرات قياسه

يعتبر الأداء المالي أحد أهم المحاور الرئيسية الذي ينصب حوله جهود المديرين، وجوهر الإدارة المالية في المؤسسة لتقييم قراراتها الإدارية والمالية المختلفة عن طريق الاعتماد على مجموعة من القوائم المالية، وتستخدم في ذلك وسائل تقنية مختلفة، حيث تعتبر الخزينة إحدى الأساليب الحديثة في عملية تقييم الأداء المالي، والتي يمكن من خلالها يمكن استخراج مختلف الانحرافات و اتخاذ مختلف الإجراءات التصحيحية المتمثلة في طريقة الادارة الرشيدة، و الحكم على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

يعرف محمد محمود الخطيب الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة¹.

إذ يعرف أيضا على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج و كذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح². وهناك من يعرف الأداء المالي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية و هذا ما يتوقف على السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة و التي تظهر جليا من خلال³:

- تركيبة ميزانيتها المالية من أصول و خصوم و مدى قدرتها على تمويل استثماراتها، إذ أن عدم قدرتها على تمويل هذه الأخيرة سيؤثر دون شك على أدائها المالي؛
- درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في ظل معدل دوران بطيء لدورة الاستغلال سيؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل ينتج عنها انخفاض مستوى الأداء المالي؛

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010، ص 45.

² دادن عبد الغني، قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حالة بورصتي الجزائر و باريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007، ص: 36.

³ قلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص 133.

- حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزاً فهذا يؤدي إلى زيادة ديونها مما ينتج عنه انخفاض في الأداء، أما في حالة توفرها على فائض مع قدرتها على استغلاله أحسن استغلال من خلال توظيفه لتحقيق فرص ربح إضافية تسمح برفع مستوى الأداء المالي.

كما يقصد بالأداء كذلك تحقيق النتائج أي الأداء يمثل النتائج المرغوبة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها¹.

لما سبق من تعاريف يمكن أن نعرف الأداء المالي أنه يعبر على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة و ذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المالية المتاحة بكفاءة و فعالية.

أولاً. تعريف تقييم الأداء المالي

يمكن أن يعرف تقييم الأداء المالي بأنه عملية إصدار حكم على النتيجة المالية المتحصل عليها للمؤسسة خلال دورة مالية معينة باستخدام مقاييس معينة².

ثانياً. أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

1. أهمية الأداء المالي

إن الأداء المالي يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا مختلفة و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات من لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف، و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات الاستراتيجية في المؤسسة.

تكمن أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة، تفحص سلوكها، مراقبة أوضاعها، تقييم مستويات أدائها و فعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها، اقتراح الحلول المناسبة، ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة، استثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية و بقاء المؤسسة دوماً في نشاط³.

2. أهداف الأداء المالي

إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية⁴:

- يمكن المستثمر متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة، و تقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية و سيولة و نشاط و المديونية على سعر السهم؛

¹ Daniel Fisthommel, Piere Massot, **Fondamentaux du pilotage de la performance**, 2^e édition, Anfor, 2005, p19.

² فتيحة حجاج، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014، ص ص: 02-03.

³ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 46-47.

⁴ المرجع نفسه.

- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

ثالثا. خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية¹:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل الربحية والسيولة والنشاط و الرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب، و بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات و المفروقات و مواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي و مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين في عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها و معالجته.

الفرع الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تعتبر مؤشرات تقييم الأداء المالي من أساليب التحليل المالي أكثر شيوعا في عالم الأعمال وذلك أنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات في مجال الربحية و السيولة و الكفاءة ومن بين أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي النسب المالية، حيث تسمح للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة من بينها:

أولا. نسب هيكلية الأصول

ترتبط بطبيعة المؤسسة و بقطاعها الاقتصادي ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

1. نسبة الأصول الثابتة: تعبر هذه النسبة عن الأصول الثابتة بالنسبة لإجمالي أصول المؤسسة في تاريخ معين ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

¹ المرجع نفسه، ص ص: 51-52.

2. نسبة الأصول المتداولة: تقيس هذه النسبة قيمة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول

نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / إجمالي الأصول

3. هيكلية الخصوم: تبين هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة وذلك بتوضيح مدى ميول المؤسسة إلى الديون سواء طويلة أو قصيرة الأجل وتمثل فيما يلي:

نسبة الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / إجمالي الخصوم
نسبة الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / إجمالي الخصوم

ثانيا. معدلات السيولة

تقيس نسب السيولة الملاءة المالية للمؤسسة في المدى القصير، أي مقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل، وبالتالي تظهر إلى أي مدى تكون الأصول المتداولة مغطاة بخصوم يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية تعادل تقريبا فترة استحقاق الأصول المتداولة.

1. نسبة قابلية التسديد: وتشير هذه النسبة إلى النسبة المثوية لإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول ويستحسن أن تكون هذه النسبة ما بين 0.5% - 1%

نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون / إجمالي الأصول

2. نسبة الاستقلالية المالية: وهي أهم نسبة من نسب الهيكلية المالية التي تعطي صورة عن الهيكل المالي للمؤسسة، فنسبة الاستقلالية المالية توضح مدى اعتماد المؤسسة على مصادرها الداخلية لتمويل أصولها ويستحسن أن تكون هذه النسبة أقل من 0.5 وتحسب بالعلاقة التالية:

الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الأموال الدائمة

ثانيا. معدلات المردودية

تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال تقييم مختلف الأنشطة و العمليات الاقتصادية التي تقوم بها، وتعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة فالمردودية هي العلاقة بين النتائج التي تحقّقها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك، فقياسها يسمح للمسيرين بمعرفة كفاءة المؤسسة في إستخدام مواردها.

ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على نوعين رئيسين للمردودية وهما:

1. المردودية الاقتصادية : تعرف على أنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها ومجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها ، أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال . وتحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الإستغلال} / \text{الأصول الاقتصادية}$$

2. المردودية المالية: حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، وتقيس مردودية الأموال الخاصة مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح ومكافأة المساهمين ولهذا يهتم المساهم بالمردودية المالية كونها تحدد مصيره فيما يتعلق بأرباح، كما تمثل الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنحاول خلال هذا المبحث تسليط الضوء على بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بصفة عامة والتي تطرقت لبعض جوانب متغيرات الدراسة إذ سنوردها بحسب اللغة المستعملة في تحريرها وكذا تاريخ صدورها مبرزين أهم ما ورد بها من مناهج متبعة الأساليب، المؤشرات والأدوات المستخدمة، مع الإشارة لأهم النتائج التي توصلت إليها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

الفرع الأول

دراسة حدة خالد، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة (2009-2005)، حيث تدور إشكالية البحث حول : مدى تأثير تسيير الخزينة على الأداء المالي لمؤسسة ليند غاز للفترة (2009-2005)؟، سعت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التسيير الجيد للخزينة الذي يقود إلى أداء مالي جيد والعراقيل التي تعيق تطور الأداء في المؤسسة، و كان من أهم ما توصلت إليه أن كل من إدارة السيولة والأصول تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة.

الفرع الثاني

دراسة هرمة فاطمة ، أثر تسيير الخزينة على القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير وحدة ورقلة خلال الفترة 2006-2001 مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2012-2013، عالجت الدراسة الإشكالية التالية : مامدى تأثير قياس تدفقات الخزينة على القرار الاستثماري بالمؤسسة؟، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية البالغة للاستثمار في العوائد المستقبلية من خلال إحلال قيمة مالية حقيقية واعتماد المحلل المالي على جدول تدفقات الخزينة، وقد خلصت الدراسة إلى أن التغيرات في الخزينة تعمل على التأثير على القرار الاستثماري فالعلاقة الطردية بينهما تظهر ذلك، يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة مهمة ومكملة للقوائم المالية الأخرى فهي تسهل على متخذ القرار الحكم على وضعية المؤسسة.

الفرع الثالث

دراسة فاطمة الزهراء لحرش، أهمية جدول التدفقات الخزينة في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز بولاية غرداية ALFA PIPE، مذكرة ماستر، منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة الجزائر 2013، عالجت هذه الدراسة إشكالية ما مدى أهمية جدول التدفقات الخزينة

في المؤسسة الاقتصادية؟، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية جدول التدفقات الخزينة في المؤسسة وأثره في الرفع من سيولتها، سعت الباحثة في أخذ نظرة حول تطلعات المؤسسات الجزائرية لتدفقاتها النقدية المستقبلية، وقد خلصت الدراسة إلى أن مؤسسة الأنايب الناقلة للغاز بغرداية تستخدم الطريقة المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة وذلك لاعتمادها على المحاسبة العامة، حيث أن الاستثمارات المنجزة في المؤسسة تحدد حالة تدفقاتها لأنشطة الاستغلال، وهنا يتضح إن كانت قادرة على تسديد ديونها مستقبلا أم لا .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الفرع الأول

دراسة **KOJI KOJIMA** بعنوان **Decision Usefulness of Cash Flow Information** (Review of Business Format _An Experimental Study) وهي ورقة بحثية بالمجلة الدولية للأعمال (International Kwansei Gakuin University Repositoey) بجامعة Kwansei Gakuin University Repository عدد 12 مارس 2012.

سعت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المعلومات المتعلقة بتدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وذلك من خلال بيان أثر الإفصاح عن التدفقات النقدية التشغيلية بالطريقة المباشرة والطريقة غير مباشرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية، كالإقراض والتمويل .

وقد تمت الدراسة على عينة مكونة من 38 طالب محاسبة من الخريجين والجامعيين حيث أن 14 طالب منهم يدرسون محاسبة على مستوى الدراسات العليا، أما 24 طالبا فهم يدرسون في مدرسة مهنية للمحاسبين والمراجعين القانونيين اليابانية، وتم توزيع على عينة الدراسة بيانات متعلقة بمؤسسة افتراضية متمثلة في، ميزانية، جدول حسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة والطريقة غير مباشرة، وقيمة افتراضية لقرض سيقدم لهذه المؤسسة، ومن ثم طرح عليهم استبيان يتضمن أسئلة حول قدرة هذه المؤسسة على تسديد القرض وأي طريقة لعرض قائمة التدفقات النقدية تساعد أكثر على التنبؤ بقدرة المؤسسة على تسديد القرض .

وقد توصلت الدراسة إلى أن الطريقة المباشرة في عرض التدفقات النقدية تعتبر الأفضل نظرا لما تقدمه من معلومات، تفيد أكثر في اتخاذ القرارات في العديد من المجالات سواء كانت في الاقتراض أو التمويل، التي تقدمها الطريقة غير مباشرة ، إلا أن وجه الاختلاف يقع في الدراسة الميدانية حيث اعتمدت هذه الدراسة على تزويد عينتها بميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة بالطريقتين لشركة افتراضية، وقيمة افتراضية لقرض سيقدم لهذه الشركة، ومن ثم طرح عليهم استبيان يتضمن أسئلة حول قدرة هذه المؤسسة على الوفاء بقيمة القرض، أما دراستنا فقد اعتمدت على دراسة حالة مؤسسة اقتصادية في الميدان.

الفرع الثاني

Étude, jean claud juhel, Thèse pour le Doctorat d'Etat en Gestion: Gestio دراسة

optimale de la trésorerie des entrprises, France 2010، عالج الباحث في موضوع دراسته كل من أهمية الخزينة و رأس المال العامل، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الفعال لكل من الخزينة ورأس المال الإيجابي ، الذي يضمن الربحية للمؤسسة وبالتالي تضمن توازنها، كما قام الباحث بتحليل أسباب ومشاكل التدفق النقدي من خلال تحليل مؤشر رأس المال العامل، ومن بين النتائج المتوصل إليها هي أن التخطيط الجيد من طرف المؤسسة والتنبؤ بالمواعيد النهائية لعملياتها عندما يكون متطابق مع التوقعات سيقودنا إل تسيير الخزينة تسيرا امثلا مع إمكانية تخفيض التكاليف للأدنى حد ممكن.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الفرع الأول: موقع الدراسة من الدراسات السابقة

1. الدراسة الأولى ف1: ركزت هذه الدراسة على تسيير الخزينة تسييرا أمثالا حيث ترى أن جدول تدفقات الخزينة يعتبر أداة هامة تبين كيفية تشكيل الخزينة وان إعداد الموازنة إعدادا علميا سليما مؤشر على التحكم في تسيير الخزينة، أما دراستنا فترى أن جدول تدفقات الخزينة يعتبر من أهم القوائم المالية التي تكشف عن وضعية المؤسسة.

2. الدراسة الثانية ف2: ركزت هذه الدراسة ودراستنا على أن جدول تدفقات الخزينة قائمة مهمة ومكاملة للقوائم المالية الأخرى فهي تسهل على متخذ القرار الحكم على وضعية المؤسسة.

اعتمدت هذه الدراسة على أن التغييرات في الخزينة تؤثر على القرار الاستثماري، بينما دراستنا اعتبرت أن التغييرات في الخزينة تؤثر على الأداء المالي.

3. الدراسة الثالثة ف3: توصلت هذه الدراسة إلى أن وجود استثمارات عديدة يجعل من تدفقات خزينة الاستغلال إيجابية ومرتفعة لأي مؤسسة، بحيث تسمح لها بتسديد كافة ديونها واستمراريتها في المستقبل وذلك حسب وضعيتها لكل سنة سواء كانت ربح أم خسارة، وأن الانخفاض في احتياجات رأس المال العامل بسبب انخفاض الديون القصيرة الأجل التي تستعمله المؤسسة في تسديد احتياجاتها اليومية، هذا يعني أن الموارد الدورية التي تغطي الاحتياجات الدورية للمؤسسة، وهذا ما إستنتجناه أيضا من خلال دراستنا لدى الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز وحدة ورقلة.

4. الدراسة الرابعة (الأجنبية 01): اعتبرت هذه الدراسة أن الطريقة الأفضل في عرض التدفقات النقدية هي الطريقة المباشرة نظرا لما تقدمه من معلومات أكيدة في اتخاذ القرارات في العديد من المجالات سواء كانت في التوظيف أو التمويل، على خلاف الطريقة غير مباشرة، وهذا ماتم فعلا التركيز عليه في دراستنا على قيم حقيقة لجدول التدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة ، وإجراء الدراسة الميدانية على مؤسسة اقتصادية فعلية بدلا من اختيار عينة من الطلبة وخريجي الجامعة وإعطائهم قيم افتراضية للقوائم المالية.

5. الدراسة الخامسة (باللغة الأجنبية 02): هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الفعال لكل من الخزينة ورأس المال الإيجابي الذي يضمن الربحية للمؤسسة وبالتالي تضمن توازنها، بينما ركز على الجانب الأداء المالي ومنه التوازن دون الربحية كون مؤسسة الدراسة عمومية تجارية.

الفرع الثاني: تقييم الدراسات السابقة

إن اختيارنا لعرض الدراسات السابقة حول اثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة، نستخلص أن جدول تدفقات الخزينة يدخل ضمن المواضيع الأساسية في الإدارة المالية، فهو يفتح اهتمامات متعددة الأشكال وله أهمية بالغة في المؤسسات الاقتصادية، كما تبين لنا أن كل دراسة جاءت لتكمل ما بدأته سابقتها من الدراسات التي تتضمن نفس الموضوع.

حيث اتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المضمون والمتمثل في توضيح دور ومكانة جدول تدفقات الخزينة في المؤسسات بصفة عامة، حيث اتجه التفكير والتحليل نحو جعل التدفقات النقدية نقطة التركيز في قوائم التغيرات في المركز المالي، حيث يتعين على المؤسسات اعداد كشف للتدفقات النقدية تساهم بمعلومات أكثر دقة وموضوعية للمسير المالي، حيث يساعد المؤسسات لتكوين مؤشرات تسمح بتقدير خطر الإفلاس وبالتالي فجدول تدفقات الخزينة هو أداة لفهم الحركات والتدفقات المالية في المؤسسة.

إذ تم التوصل إلى أن كل من الدراسة الحالية والدراسات السابقة تجعل مكانة جدول تدفقات الخزينة قد حاز على مكانة بالغة بفضل تمكين المؤسسات من الحصول على خزينة إجبارية بفضل الاعتماد عليه وتطبيقه في جميع المؤسسات بصفة عامة، لكن هناك اختلاف كل من الدراسات سواء السابقة أو الحالية من حيث طرق المعالجة ومجتمع الدراسة.

سعت هذه الدراسة إلى توضيح الأهمية البالغة لتسيير الخزينة و المكانة التي يتميز بها جدول تدفقات الخزينة في المؤسسات الاقتصادية، ويتم تقديمها كجزء مكمل لقوائمها المالية حيث يهتم مستخدمو القوائم المالية بالكيفية التي تولد منها المنشأة لجدول التدفقات وما يعادله بالكيفية التي تستخدم فيها هذا الأخير وما يعادله بغض النظر عن طبيعة نشاطات المنشأة، فالمنشآت تحتاج إلى جدول التدفقات لتسييري وإتمام عملياتها ودفع إلتزاماتها وتوفير العائد للمساهمين فيها.

خلاصة الفصل

هدفنا من خلال هذا الفصل إعطاء صورة عامة لجوانب موضوع الدراسة المرتبطة بتسيير الخزينة و الأداء المالي للمؤسسة اقتصادية ، حيث تم التطرق في المطلب الأول إلى مفهوم الخزينة ، عناصرها وكيفية حسابها ، أما المطلب الثاني تناولنا فيه تسيير الخزينة وجدول تدفقات الخزينة ، إذ تضمن الفرع الأول مشاكل تسيير الخزينة ، كمشكل المردودية، ومشكل المخاطر، أما بخصوص الفرع الثاني تناول جدول التدفقات الخزينة / مفهومه أهميته وأهدافه، والمطلب الثالث والأخير من الجزء النظري تناولنا من خلاله الأداء المالي ومؤشرات قياسه، حيث تطرقنا فيه إلى أهميته وأهدافه بالإضافة إلى خطوات تقييم الأداء المالي.

وذلك من الناحية النظرية، إذ وبعد التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة الخزينة، جدول تدفقات الخزينة، ولما سبق نستخلص أن مؤشرات الأداء المالي تعتبر بدورها أداة فعالة في يد الإدارة المالية لتقييم أداء المؤسسة، وذلك باستخدام مختلف النسب الهيكلية والمالية، حيث يعتمد في ذلك على المعلومات المحاسبية والوثائق المالية أو الملاحق التي تستعملها المؤسسة، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الثاني كدراسة حالة.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لأثر تسيير الخزينة على الأداء
المالي للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد

إنطلاقاً من الأدبيات النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة التي تطرقنا إليها في الفصل السابق، التي حاولنا من خلالها إبراز العلاقة بين تسيير الخزينة ، والأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، سنحاول في هذا الفصل التطبيقي أو الدراسة الميدانية، إسقاط ما تم تناوله في الجزء النظري ، وهذا من خلال إجراء دراسة حالة " الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، وحدة ورقلة " -سونلغاز- لمدة ثلاثة سنوات (2016-2017-2018) بغرض معرفة أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي، وذلك بالتطرق إلى مختلف النسب الهيكلية المالية ونسب التوازن المالي..... إلخ، وبالتالي إمكانية تحقيق الشركة للتوازن المالي على المدى المتوسط.

ولما سبق ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ومن خلاله سنتناول العناصر التالية :

المبحث الأول: الطريقة وأدوات الدراسة المستخدمة.

المبحث الثاني: عرض النتائج والمناقشة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة

سيتناول هذا المبحث طريقة الدراسة التي تم الاعتماد عليها، كيفية اختيار عينة الدراسة، تحديد المتغيرات، طريقة جمع المعلومات والبيانات ومصادرها، بالإضافة إلى البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

للإجابة عن إشكالية البحث واستخلاص النتائج قمنا بدراسة ميدانية تطبيقية، محاولين إسقاط ما تم تناوله في الجزء الخاص بالدراسة النظرية على مؤسسة اقتصادية، لما لها من أهمية بالغة في المجال الاقتصادي، لدى سنتطرق إلى عرض طريقة الدراسة الميدانية من خلال منهج الدراسة، وتقديم العينة.

الفرع الأول: تقديم منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذا البحث على منهج دراسة الحالة فيما يخص الجانب التطبيقي لجمع البيانات من أجل إسقاط الدراسة على واقع المؤسسات الجزائرية وتحديد النتائج المتوصل إليها.

الفرع الثاني: تقديم عينة الدراسة

وقع اختيارنا في إجراء الدراسة الميدانية على المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة ورقلة - سونلغاز كونها إحدى أهم المؤسسات الناشطة في المجال الاقتصادي الكبير في الجزائر، وتولي أهمية كبيرة للجانب المالي خاصة فيما يتعلق بالأداء المالي، ويظهر ذلك من خلال تطبيقها للنظام المالي المحاسبي الجديد SCF، إذ تعتبر من الأوائل وطنيا في تجسيد هذا النظام.

أولا. تقديم عام للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (وحدة ورقلة):

سونلغاز: هي المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية بالجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها، وكذلك نقل الغاز وتوزيعه عبر القنوات، وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى، فهذه القطاعات لها أهمية بالنسبة للمؤسسة ولاسيما في ميدان التسويق للكهرباء والغاز نحو الخارج.

في سنة 1947م تم إنشاء المؤسسة العمومية "كهرباء وغاز الجزائر" المعروفة اختصارا بـ: **(EGA)** والتي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك توزيع الغاز وتضم **EGA** مؤسسات تختص في الإنتاج والتوزيع. وفي إطار تدابير تأميم القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، صدر الأمر 69-59 المؤرخ في 1969/07/28 المتضمن حل شركة كهرباء وغاز الجزائر **EGA**، وتحولت إلى سونلغاز (الشركة الوطنية للكهرباء والغاز) وما لبثت أن أصبحت مؤسسة ذات حجم هام، فقد بلغ عدد العاملين فيها نحو 6000 عون، وكان الهدف المقصود من

تحويل الشركة هو إعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية وتسييرية، لكي يكون في مقدورها مرافقة ومساندة التنمية الاقتصادية في البلاد.

وعرفت سونلغاز سنة 1983 عملية إعادة هيكلة المؤسسة التي أدت إلى إنشاء خمس (05) مؤسسات أشغال متخصصة وكذا مؤسسة أخرى للتصنيع هي :

• **KAHRIF** : للإنارة وإيصال الكهرباء يتمثل دورها في تطوير الكهرباء في الريف الجزائري؛

• **KAHRAKIBM** : للتركيبات والمنشآت الكهربائية يتمثل دورها في تركيب المعدات الكهربائية؛

• **KANAGAZ** : للإنجاز شبكات نقل الغاز تتكفل بأشغال النقل وتوزيع الغاز الطبيعي؛

• **ENERGA** : للهندسة المدنية .تتكفل بأشغال هندسية؛

• **ETTERKIB** : للتركيب الصناعي . تتكفل بالتركيب الصناعي؛

• **CAMC** : تتكفل بصناعة المعدات الكهربائية.

فبفضل هذه الشركات المتفرعة أصبحت سونلغاز تمتلك حاليا منشآت أساسية كهربائية وغازية توفى باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وفي 14/12/1991 وطبقا للمرسوم رقم 475/91 تحولت سونلغاز إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC)، تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة ، ومنحت لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وفي سنة 1998 تم ترقية بعض الشاطات الداخلية لتصبح فروع محطة مستقلة من الناحية القانونية مكلفة

بالنشاطات المحيطية، وفي اول جانفي 1998 رأت المؤسسة إنشاء فروع التالية :

- مسير منظومة الكهرباء **OS**

- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء وغاز الجزائر **SDA**؛

- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء وغاز الجزائر **SDC**؛

- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء وغاز الجزائر **SDE**؛

- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء وغاز الجزائر **SDO**.

ثانيا. تقديم شركة توزيع الغاز والكهرباء الوسط **SDC**

أنشأت شركة توزيع الغاز والكهرباء الوسط في سنة 2006، تغطي شركة سونلغاز التوزيع الوسط مناطق

البليدة، البويرة ، تيزي وزو، الجلفة، ورقلة ، بسكرة، الوادي، الأغواط ، غرداية، إليزي، تمنراست.

وتتمثل مهامها في:

✓ استغلال وصيانة شبكة توزيع الغاز والكهرباء؛

✓ تطوير شبكات الكهرباء والغاز، (خدمة الزبائن)؛

✓ تسويق الكهرباء والغاز؛

✓ ضمان ظروف أفضل من حيث السلامة ونوعية الخدمة وبكلفة أقل.

ثالثا. تقديم مديرية توزيع الكهرباء والغاز وحدة ورقلة

تسعى مديرية الكهرباء والغاز ضمن فرع توزيع الكهرباء والغاز الوسط، من خلال مهمتها الرئيسية في ضمان أحسن للظروف التقنية والاقتصادية والتجارية لسير المديرية، وكذا توزيع الغاز والكهرباء، تسيير المشتركين الموصولين بهذه الشبكة.

كما تمثل صلاحيات المديرية في السهر على صيانة وتطوير الخدمات في أحسن الظروف (شبكة توزيع الكهرباء والغاز والانخراط والمساهمة ضمن إطار تطوير المنطقة، دراسة وإنجاز أشغال الحاجيات المستقبلية وذلك باستخدام الوسائل الخاصة بالمنطقة والوسائل الخارجية).

1. أهداف والتزامات المؤسسة

أ- أهدافها:

تتلخص أهداف الشركة فيما يلي :

- ✓ الإنتاج والنقل والتوزيع والإنجاز بالكهرباء في الجزائر وخارجها ؛
- ✓ التوزيع والإنجاز في الغاز عن طريق القنوات بالجزائر وخارجها ؛
- ✓ التنمية بكل الوسائل وبكل النشاطات التي لها علاقة مباشرة مع تصنيع الكهرباء والغاز بشتى الطرق في الجزائر وخارجها بشراكة مؤسسات جزائرية وأخرى أجنبية؛
- ✓ سونلغاز كشركة ذات أسهم (SPA) تضمن مهمة المصلحة العمومية طبقا للتشريعات والتنظيمات المعمول بها؛

✓ التسعيرة المنصوص عليها بالمرسوم ؛

✓ دفتر يتضمن البنود العامة التي تحدد الشروط العامة لتوصيل وإنشاء الطاقة؛

ب- التزاماتها:

بالنظر لاحتكار الشركة لهذا النشاط وجب عليها الالتزام بما يلي :

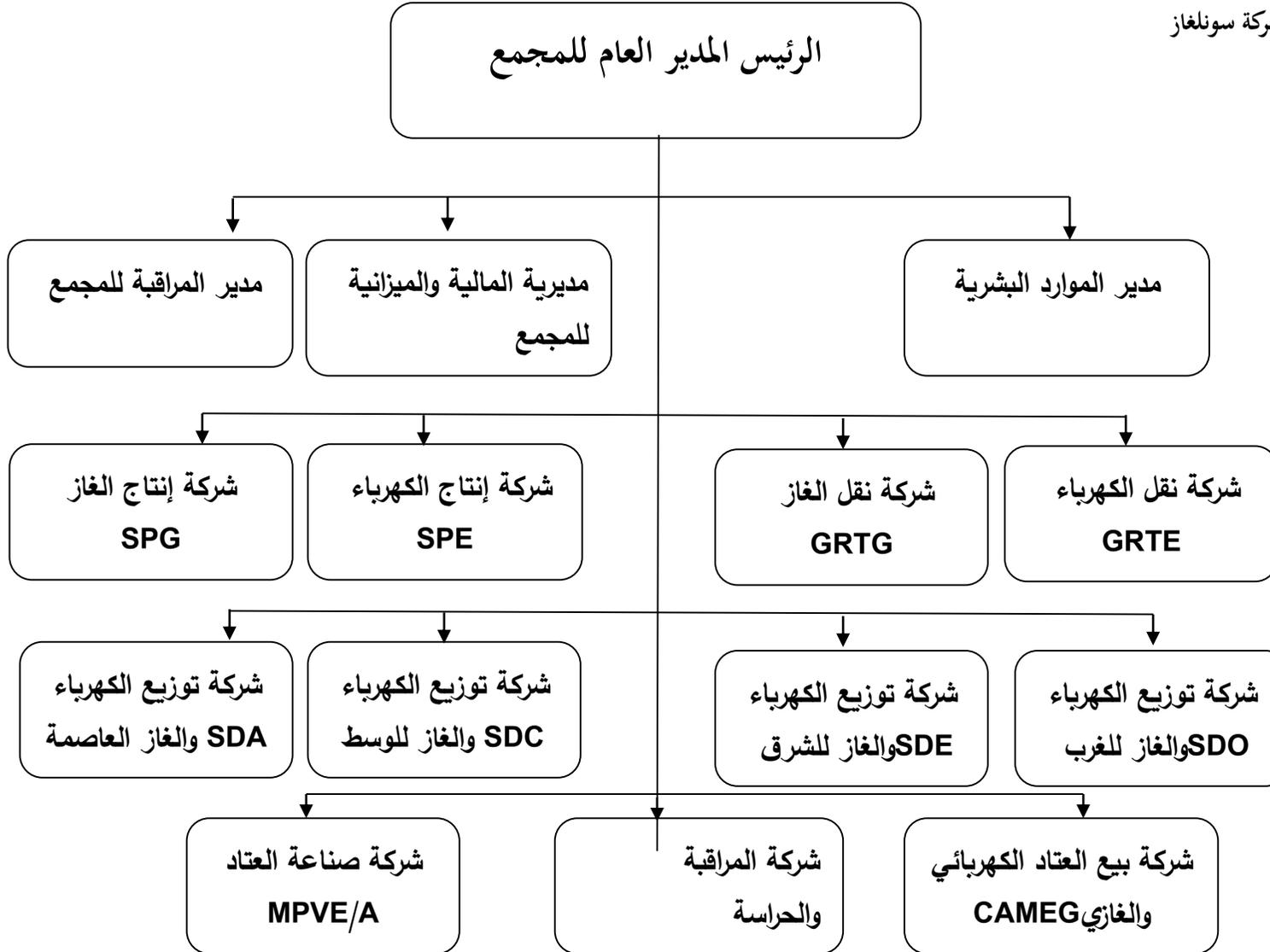
- ✓ الاستجابة في حدود الشروط المطلوبة لضمان الجودة ومواصلة العمل والأمان لكل طلبات التغذية بالكهرباء والغاز حيث توفر الشبكات ؛
- ✓ ضمان التحكم الفعال في برامج التنمية والمنشآت الكهربائية والغازية خصوصا برامج مد الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز؛

✓ تطبيق شروط معروفة بصرامة المساواة في معالجة كل ما يخص بالزبون خاصة :

✓ التسعيرة المنصوص عليها بالمرسوم ؛

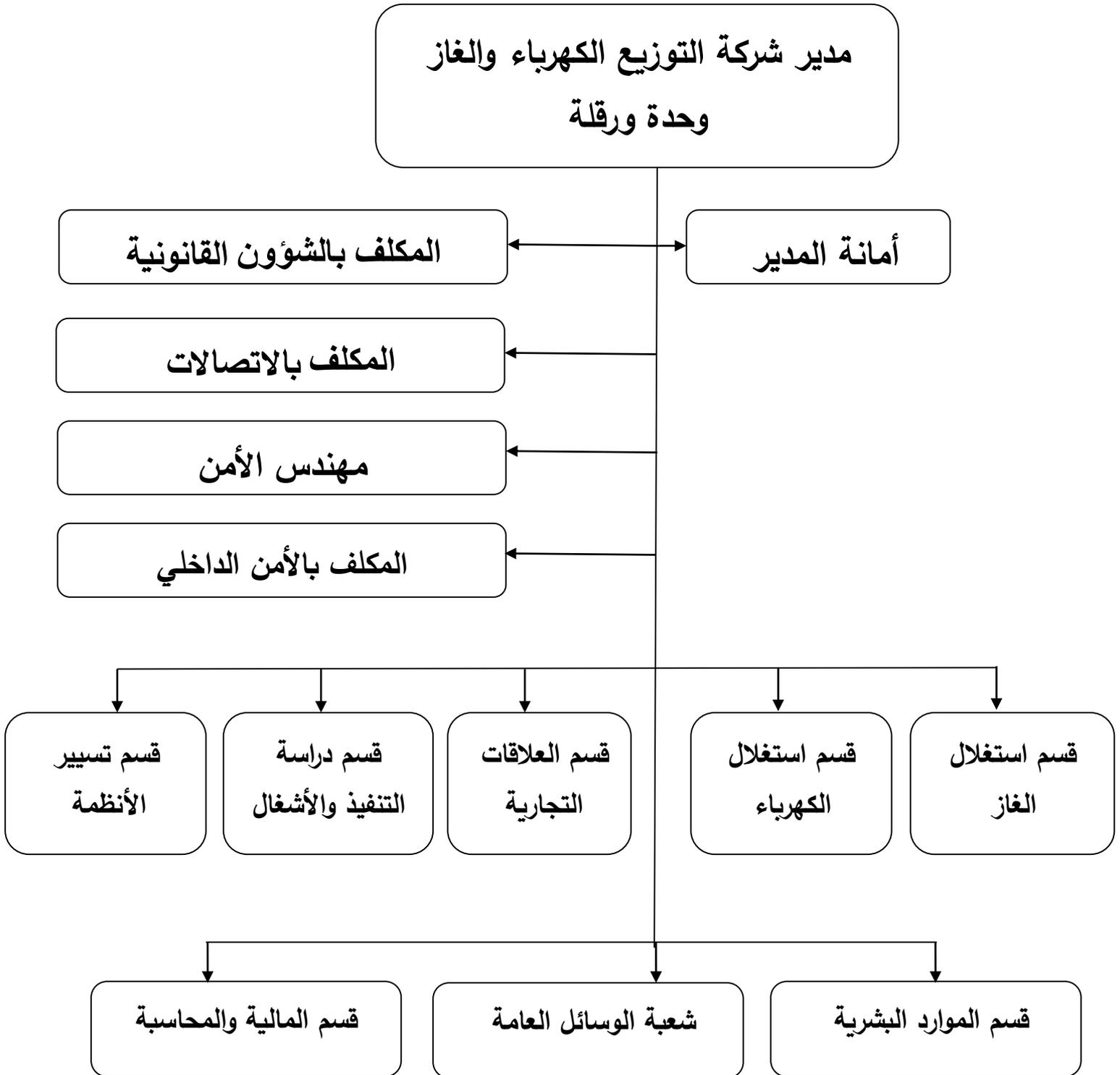
✓ دفتر يتضمن البنود العامة التي تحدد الشروط العامة لتوصيل وإنشاء الطاقة .

الشكل رقم (1.2): الهيكل التنظيمي لمجمع شركة سونلغاز



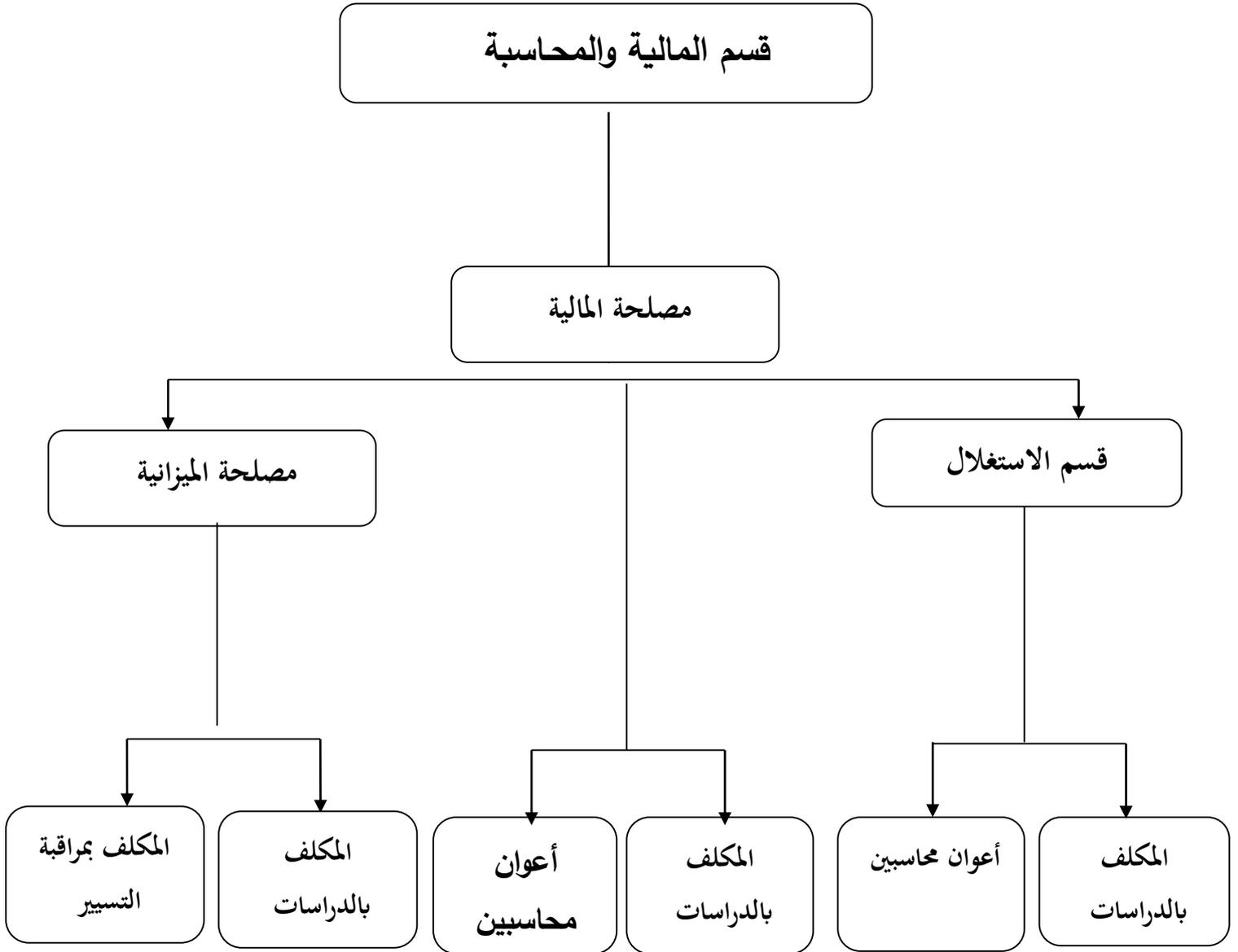
المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (2.2): الهيكل التنظيمي لشركة سونلغاز -وحدة ورقلة -



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (3.2): الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- شرح الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية بالمؤسسة

نجد أن قسم المحاسبة والمالية ينقسم إلى ثلاثة مصالح رئيسية، وتتفرع كل من المصالح إلى فرعين ويشرف هذا القسم بصفة عامة على جميع المصالح وهو كالتالي:

أ- مصلحة الاستغلال: تقوم هذه المصلحة بتصنيف الإيرادات ومصاريف المؤسسة حسب إيراداتها، وتعتبر أول بوابة لاستقبال جميع الفواتير سواء المتعلقة بالاستثمارات أو الخدمات لأجل تحصيل مختلف المعاملات، وتصنيف كل نوع على حدا حسب مكتب المكلف بالدراسات أو مكتب الأعوان المحاسبين .

ب- مصلحة المالية: تشرف هذه المصلحة على ضبط العمليات المالية للمؤسسة، حيث تربطها بالمؤسسات المالية الأخرى مثل: البنك، البريد ، وتقوم هذه الأخيرة بتسديد الفواتير القابلة للدفع بعد الحصول عليها من طرف قسم الاستغلال وهي مصلحة تتوسط كل من مصالح قسم المحاسبة المالية .

ج- مصلحة الميزانية: تقوم هذه المصلحة على دراسة التكاليف والنتيجة الإجمالية المقترحة والمستخرجة من المحاسبة العامة مع تقديم ومراقبة أرباح المؤسسة ضمن مكتب مراقبة التسيير ومصلحة المالية .

الفرع الثالث: تحديد متغيرات الدراسة

- بالنسبة لتسيير الخزينة: يعتبر المتغير التابع في دراستنا من خلال هذا البحث .
- بالنسبة للأداء المالي: يتمثل الأداء المالي المتغير المستقل في هذه الدراسة ؟ن وهو متغير كمي ، يتطلب لقياسه بيانات مالية، ممثلة في القوائم المالية بغية تقييم الأداء المالي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة ورقلة ومعرفة وضعيتها المالية.

المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في جمع المعلومات

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة

1. **المقابلة الشخصية:** تم الاعتماد في هذه الدراسة إلى استخدام أسلوب المقابلة الشخصية مع أفراد مجتمع الدراسة، وبالأخص قسم المالية والمحاسبة، للحصول على المعلومات بشكل دقيق كما ساعدنا أسلوب المقابلة على أخذ صورة واضحة على طريقة سير عمل الشركة وحتى يتسنى لنا تحديد النتائج بشكل دقيق.
2. **الملاحظة:** إلى جانب المقابلة الشخصية اعتمدنا أيضا على أسلوب الملاحظة قصد الاطلاع عن قرب على كيفية أداء المهام بقسم المالية والمحاسبة.
3. **الوثائق الخاصة بالمؤسسة:** الميزانيات ، جداول التدفقات الخزينة، جداول حسابات النتائج.
4. **مؤشرات التحليل المالي:** بعد جمع البيانات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة استعنا بمؤشرات التحليل المالي ، على غرار نسب الأداء، السيولة... إلخ

الفرع الثاني: البرامج المستخدمة في الدراسة

إعتمدنا على برنامج EXEL لحساب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بالإضافة إلى جدول التدفقات الخزينة.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

إن الهدف من دراستنا هذه، تتمحور حول تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وهذا باستعمال مختلف المؤشرات المالية، بالإضافة إلى النسب المالية بهدف الوصول إلى نقاط القوة والضعف للمؤسسة ، والقيام بمختلف الدراسات و التحاليل من خلال الميزانيات المالية، وجدول التدفقات الخزينة ، التي توصلنا إلى العديد من الملاحظات التي يمكن من خلالها الخروج بنتائج تعكس لنا وضعية المؤسسة.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض النتائج المتوصل إليها من المؤسسة خلال الفترة المدروسة (2018-2017).

الفرع الأول: مؤشرات تقييم الأداء المالي

يعتبر الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية القلب النابض لها لما له من أهمية بالغة خاصة المتعاملين الخارجيين ، لأنه يمثل الدليل القوي على مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الآجال المحددة ، كما أنه يبين لنا درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، ولقياس ذلك وتحليله وجب التطرق إلى الميزانية المالية وبشكل مختصر.

أولا. عرض الميزانيات المالية المختصرة

تعتبر الميزانيات المالية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ سيولة، استحقاق، وانطلاقا من الميزانيات المفصلة سنقوم بإعداد الميزانيات المالية المختصرة ، حتى يتسنى لنا تحليل وحساب المؤشرات الأداء المالي.

جدول رقم (1.2): يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016					
%	المبالغ	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
%86,28	12 847 557 649,17	الأموال الدائمة	%70,80	10 542 519 745,25	الأصول الثابتة
%62,94	9 371 425 082,72	الأموال الخاصة	%29,20	4 347 406 185,41	الأصول المتداولة
%23,35	3 476 132 566,45	ديون طويلة الأجل	%0,01	858 815,93	قيم الاستغلال
%13,72	2 042 368 281,49	ديون قصيرة الأجل	%23,96	3 568 194 619,00	قيم قابلة للتحقيق
			%5,23	778 352 750,48	قيم جاهزة
%100	14 889 925 930,66	المجموع	%100	14 889 925 930,66	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

جدول رقم (2.2): يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017					
%	المبالغ	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
%90	13 864 416 594 ,36	الأموال الدائمة	%73	11 232 032 196,53	الأصول الثابتة
%67	10 321 823 315,51	الأموال الخاصة	%27	4 166 546 765,87	الأصول المتداولة
%23	3 542 593 278.85	ديون طويلة الأجل	%0.004	677 165,04	قيم الاستغلال
%9,96	1 53 162 368,04	ديون قصيرة الأجل	%26	4 057 092 825,72	قيم قابلة للتحقيق
			%1	108 776 775,11	قيم جاهزة
%100	15 398 578 692,40	المجموع	%100	15 398 578 962,40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

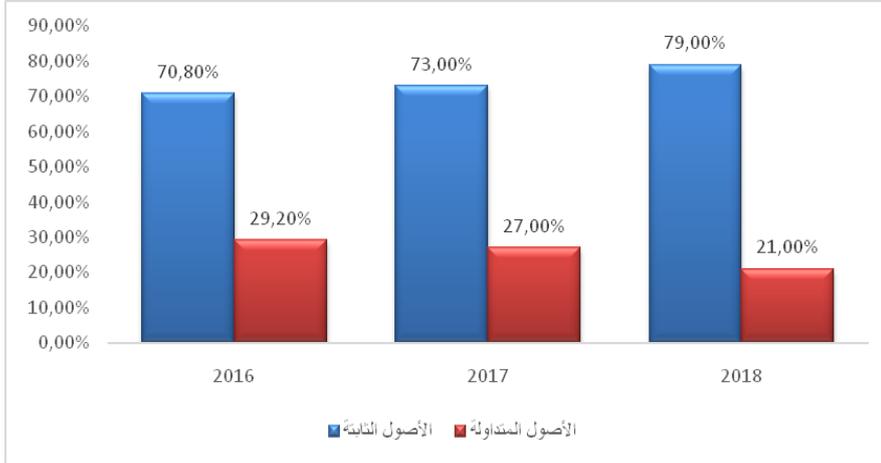
جدول رقم (3.2): يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018					
%	المبالغ	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
%93,54	26 867 482 052,07	الأموال الدائمة	%79	22 601 396 330,61	الأصول الثابتة
%69,52	19 966 219 930,10	الأموال الخاصة	%21	6 120 308 512,56	الأصول المتداولة
%24	6 901 262 121,97	ديون طويلة الأجل	%0.009	2 629 662,33	قيم الاستغلال
%6,46	1 854 222 791,10	ديون قصيرة الأجل	%20	5 865 902 339,77	قيم قابلة للتحقيق
			%1	251 776 510,46	قيم جاهزة
%100	28 721 704 843,17	المجموع	%100	28 721 704 843,17	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

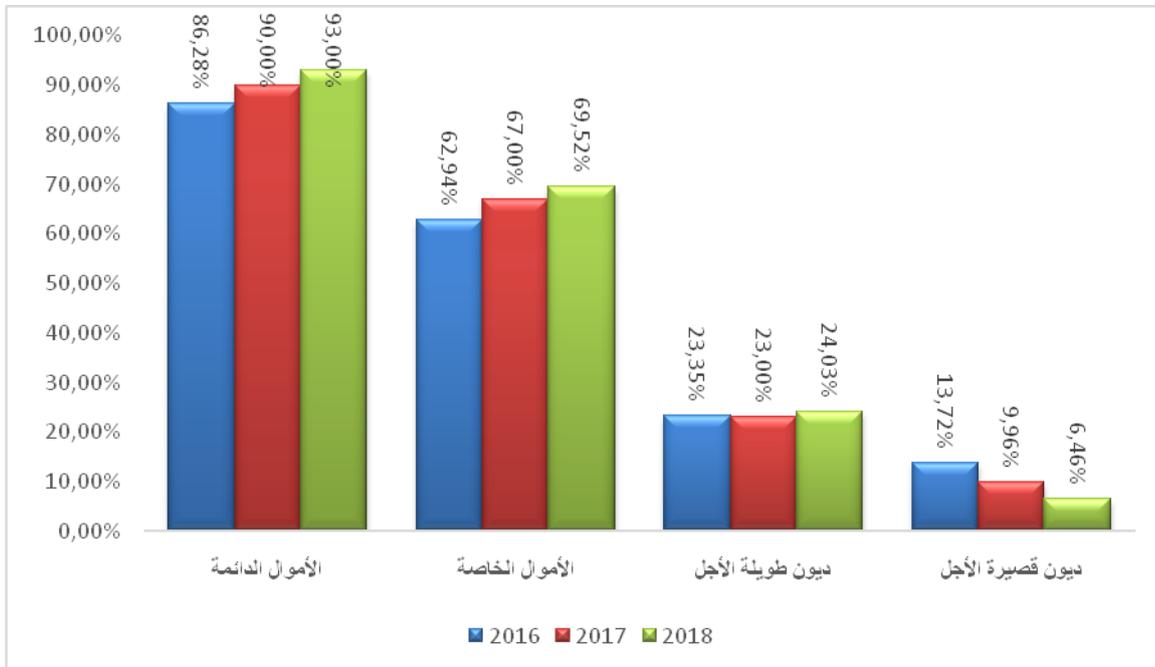
ثانيا. عرض نسب الأداء المالي للمؤسسة للفترة الممتدة ما بين (2016-2018)

الشكل رقم (4.2): تمثيل بياني يوضح تطور عناصر الأصول بالنسب



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المختصرة

الشكل رقم (5.2): تمثيل بياني يوضح تطور عناصر الخصوم بالنسب



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المختصرة

ثالثا. نسب الهيكلة المالية

جدول رقم (4.2): يمثل نسب الهيكلة المالية لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

العلاقة	2018	2017	2016	البيان
الاموال الدائمة/ الاصول الثابتة	% 118,88	% 123,44	% 121,86	نسبة التمويل الدائم
الاموال الخاصة /الأصول الثابتة	% 88,34	% 91,90	% 88,89	نسبة التمويل الخاص
الاموال الخاصة / إجمالي الخصوم	% 69,52	% 67,03	% 62,94	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة.

رابعا. نسب السيولة

جدول رقم (5.2) نسب السيولة لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة ورقلة

العلاقة	2018	2017	2016	البيان
اصول متداولة/ ديون قصيرة أجل	% 330,07	% 272	% 212,82	نسبة السيولة العامة
أصول م - المخزونات/ د ق أجل	% 330,00	% 271,54	% 212,82	نسبة السيولة السريعة
القيم الجاهزة/ ديون قصيرة أجل	% 13,57	% 7,09	% 38,11	نسبة خزينة السيولة الجاهزة

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة.

خامسا. نسب المردودية

جدول رقم (6.2) نسبة المردودية لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة ورقلة

العلاقة	2018	2017	2016	البيان
النتيجة الصافية /الأموال الخاصة	% -13,41	% -23,09	% -26,62	نسبة المردودية المالية
نتيجة الاستغلال / الأصول الاقتصادية	% -7,02	% -81,93	% -21,01	نسبة المردودية الاقتصادية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة.

سادسا. رأس المال العامل والخاص

جدول رقم (7.2) رأس مال العامل الدائم والخاص لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

وحدة ورقلة

2018	2017	2016	البيان
4 266 085 721,46	2 632 384 397,83	2 305 037 903,92	راس المال العامل الدائم
% 62,06	% 14,20	% 56,57	نسبة نمو ر م ع الدائم
-2 635 176 400,51	-910 208 881,02	-1 171 094 662,53	رأس المال العامل الخاص

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة.

سابعاً. الإحتياج في رأس المال العامل

جدول رقم (8.2) الإحتياج رأس المال العامل لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة ورقلة

2018	2017	2016	البيان
قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق - ديون ق أ + تسبيقات بنكية			
4 014 309 211,00	2 523 607 622,72	1 526 685 153,39	BFR
59,00%	65,00%	83,00%	%نسبة نمو BFR

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة.

ثامناً. تغيرات المعادلة الأساسية للخزينة

جدول رقم (9.2) تغيرات المعادلة الأساسية للخزينة لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة ورقلة

2018	2017	2016	البيان
4 266 085 721,46	2 632 384 397,83	2 305 037 903,92	راس المال العامل الدائم
4 014 309 211,00	2 523 607 622,72	1 526 685 153,39	BFR
251 776 510,46	108 776 775,11	778 352 750,58	TR
%131	-86%	%21.83	%

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة.

الجدول رقم: (10.2) يمثل جدول التدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

سنة 2018	سنة 2017	سنة 2016	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال
12 900 461 036,82	9 026 923 144,07	2 865 855 017,61	تخصيبات المقبوضة من الزبائن
2 886 860 819,70	2 484 237 893,22	2 757 130 167,80	تخصيبات أخرى
480 780 764,52	295 903 712,28	511 156 506,27	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
488 763 788,55	506 349 476,14	1 249 440 909,48	مصاريف أخرى
2 201 486,59	867 725,12	2 581 585,82	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
			الضرائب على النتائج المدفوعة
61 934 115,29	34 816 209,55	30 146 212,19	ضرائب أخرى مدفوعة
14 753 641 701,57	10 673 223 914,20	9 829 659 971,65	تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)
14 753 641 701,57	10 673 223 914,20	9 829 659 971,65	صافي التدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال A
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
1 713 223 434,07	1 836 603 999,22	1 488 064 659,99	تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية
			التخصيبات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية
			تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية
			التخصيبات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المالية
	2 549 449,24	-	اعانات الاستثمار المحصلة
			الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية
- 1 713 223 434,07	- 1 834 054 549,98	- 1 488 064 659,99	تدفقات الخزينة الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار B
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التخصيبات الناتجة عن إصدار اسهم
			حخص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
18 818 053,78	56 802,80		التخصيبات المتأتية من القروض
0,06			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
321 046 566,32	521 609 318,10	548 082 483,34	تخصيبات بين الوحدة
13 233 126 489,27	10 030 739 368,94	8 749 608 959,26	تسديدات بين الوحدة
- 12 893 261 869,23	- 9 509 073 248,04	- 8 201 526 475,92	تدفقات الخزينة الصافية المتأتية من أنشطة التمويل C
			الفروق الناجمة عن الأخطاء المحاسبية
147 156 398,27	- 669 903 883,82	140 068 835,74	تغير الخزينة للفترة (A+B+C)
111 011 683,11	780 915 566,93	640 846 731,19	الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية
258 168 081,38	111 011 683,11	780 915 566,93	الخزينة ومعادلتها عند اقفال السنة المالية
147 156 398,27	- 669 903 883,82	140 068 835,74	تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: مناقشة وتحليل النتائج

الفرع الأول: تحليل الأداء المالي لفترة الدراسة

أولاً. تحليل نسب هيكل عناصر الأصول

انطلاقاً من الميزانيات المالية المختصرة للسنوات الثلاثة الموضحة بالجداول (1.2)، (2.2)، (3.2)، بالإضافة إلى التمثيل البياني لعناصر الأصول رقم (4.2)، نلاحظ أن الأصول الثابتة لها وزن نسبي لا بأس به مقارنة بالأصول المتداولة ضمن هيكل الأصول، وهي في تزايد مستمر خلال مدة الدراسة، حيث شهدت ارتفاعاً بنسبة 79% خلال سنة 2018 بعد ما كانت في سنة 2016 حوالي 70.80%، والسبب في ذلك يعود إلى الزيادة الكبيرة في التثبيات المادية بالعودة إلى ميزانية المؤسسة.

أما الأصول المتداولة فلها وزن نسبي أقل ضمن الهيكل المالي مقارنة بالأصول الثابتة، وشهدت أيضاً تناقص مستمر، حيث بلغت ما يقارب نسبة 08% خلال سنوات الدراسة.

حيث عرفت القيم القابلة للتحقيق أكبر نسبة من مجموع الأصول المتداولة حيث قدرت بـ 23.96% في سنة 2016، لترتفع بعد ذلك إلى 26% سنة 2017 لتتخفف بعدها إلى ما يقارب نسبة 20% سنة 2018.

ثانياً. تحليل نسب هيكل عناصر الخصوم

- **الموارد الدائمة** : تشكل الخصوم مجموع الموارد المقابلة للأصول التي تملكها الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز-وحدة ورقلة-، حيث نلاحظ من خلال الجداول (1.2)، (2.2)، (3.2) والتمثيل البياني (5.2) أن الموارد الدائمة عرفت ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة من نسبة 86% سنة 2016 ثم لترتفع إلى نسبة 90% ثم لتزداد ارتفاعاً في سنة 2018 إلى نسبة 93%.

ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة التي عرفتتها المؤسسة في الأموال الخاصة من نسبة 62% سنة 2016 لترتفع إلى نسبة 67% سنة 2017 لترتفع أكثر إلى نسبة 69.52% سنة 2018، وعرفت نوع من الاستقرار في حصيلة الديون ذات الأجل الطويل بين سنتين 2017 وسنة 2018.

- **الديون قصيرة الأجل** : بالنسبة لهذه الديون فقد اتبعت سلوكاً معاكساً مقارنة بالموارد الدائمة حيث عرفت انخفاض واضح خلال الفترة المدروسة حيث عرفت نسبة الديون قصيرة الأجل سنة 2016 بـ 13% لتعرف انخفاض إلى نسبة 9% سنة 2017 ثم لتزداد انخفاضاً في سنة 2018 إلى 6%.

ثالثا. تحليل الأداء المالي بالنسب المالية

- **نسبة التمويل الدائم:** من خلال الجدول رقم (4.2) نجد أن هذه النسبة في مؤسسة الدراسة خلال الفترة (2016-2018) أكبر من 100% أي أن الأصول الثابتة في هذه المؤسسة ممولة كلياً عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة الذي تمول به الأصول المتداولة للمؤسسة هذا ما يعني أن رأس المال العامل موجب، حيث عرفت هذه النسب تطورا خلال السنتين 2016-2017 من نسبة % 121,86 إلى % 123,44 لتتخفف إلى نسبة 118.88% سنة 2018 لكن على العموم تعتبر هذه الحالة جيدة ومريحة بالنسبة للمؤسسة خلال هذه الفترة .

- **نسبة التمويل الخاص:** نلاحظ من خلال الجدول رقم (4.2) أن هذه النسب تعبر عن تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وبما أن هذه النسب أقل من 100% أي أقل من الواحد خلال السنوات 2016-2018 يعني هذا أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة للمؤسسة، لتدل أيضا على وجود رأس مال عامل خاص سالب بنسبة الفارق عن الواحد من الأصول الثابتة، بمعنى أن المؤسسة تستعين بالديون لتمويل أصول المتداولة.

- **نسبة الاستقلالية :** توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على مصادرها الداخلية لتمويل أصولها، حيث نلاحظ من خلال الجدول (4.2) أن النسبة أقل من 100% أي اصغر من الواحد، هذا ما يدل على أن المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية خلال فترة 2016-2018 أي أن المؤسسة تمول أصولها بالاستعانة بمصادر خارجية لذلك ، وهذا ما يؤثر على المردودية المالية.

رابعا. نسب السيولة

نقوم بدراسة السيولة المؤسسة من اجل معرفة قدرتها على الوفاء بديونها في آجالها المحددة .

- **نسبة السيولة العامة:** تحسب نسبة السيولة العامة بمجموع الأصول المتداولة إلى الديون قصيرة الأجل وتبين الديون قصيرة الأجل المغطاة بواسطة الأصول المتداولة، وعليه وحسب الجدول رقم (5.2) نجد أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة أكبر من الواحد، (212%، 271%، 330%)، هذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل، كما تدل أيضا على وجود رأس مال عامل صافي موجب ، ما يعني أن المؤسسة في وضعية مالية مريحة خلال الفترة المدروسة.

- **نسبة السيولة السريعة:** توضح هذه النسبة عن ذلك الجزء من الديون القصيرة الذي يغطي بواسطة القيم القابلة لتحويل (القيم الغير جاهزة) والقيم الجاهزة بعد استبعاد قيم الاستغلال بطيئة التحول إلى سيولة، وبالرجوع إلى الجدول رقم (5.2) نجد أن هذه النسبة تتراوح ما بين 212,82% و 330,00% خلال فترة الدراسة، هذا يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها من الديون القصيرة الأجل دون إنتظار بيع مخزوناتنا.

- نسبة خزينة السيولة الجاهزة: من خلال الجدول (5.2) توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على التسديد الحالي للديون قصيرة الأجل، كونها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالتزاماتها دون إنتظار بيع مخزونات أو تحصيل حقوقها، و تعد كذلك أكثر دقة في قياس سيولة المؤسسة، ويهدف التعرف على جاهزية السيولة لتسديد،التزامات قصيرة الأجل للمؤسسة وجدنا أن هذه النسبة ضعيفة جدا خلال الفترة المدروسة وتتراوح ما بين 38,11% و 13,57%، و تدل هذه النسبة على انخفاض النقدية لدى المؤسسة أي عدم احتفاظها بقدر معقول من النقدية هذا ما يجعلها تواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المستحقة.

خامسا. نسب المردودية

- نسبة المردودية المالية : تبين هذه النسبة مستوى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج تمكن المؤسسة من رفع حجم الأموال الخاصة، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (6.2) أن نسبة النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة كانت سالبة فهي حالة جد متدهورة طيلة فترة الدراسة، وقدرت النسبة في سنة 2016 ب : 26,62%- لتصل النسبة في سنة 2018 إلى ما يقارب 13.41%-، وهذا راجع إلى النتائج السالبة التي حققتها المؤسسة في السنوات المدروسة بالعودة إلى جدول حسابات النتائج وهذا مايفسر أن هناك ظروف غير عادية تنشط فيها المؤسسة .

- نسبة المردودية الاقتصادية: توضح لنا النسب بالجدول رقم (6.2) مدى مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال، وعليه نجد أن المؤسسة لا تحقق مردودية اقتصادية خلال الفترة المدروسة ويظهر ذلك في سنة 2016 وقدرت ب : 21.10% - إلى أن بلغت النتيجة 7.02% - سنة 2018 فهذا المؤشر خطير جدا فمن المفروض أن تكون المردودية أعلى بكثير من ذلك أمام حجم هذه المؤسسة.

سادسا. رأس المال العامل والخاص

- رأس المال العامل لدائم: من خلال الجدول رقم (7.2) نجد أن نسبة رأس المال العامل كانت موجبة خلال الفترة المدروسة ، يعني أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة لديها مع وجود هامش أمان هذا ما يؤكد سلامة المركز المالي على المدى الطويل، إذ نجد أن رأس المال العامل الدائم في سنة 2016 كانت نسبته حوالي 56.57% ثم شهد انخفاض إلى نسبة 14.20% سنة 2017 ، أما سنة 2018 حققت المؤسسة أكبر نسبة ارتفاع خلال الفترة المدروسة وقدرت ب 62.06 % سنة 2018 وهذا الارتفاع يعود إلى زيادة الأموال الدائمة مقارنة بالأصول الثابتة، إذا التوازن المالي قد تحسن مقارنة بالسنة التي سبقتها.

وعليه يمكن القول أن المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي خلال الفترة المدروسة بل أكثر من ذلك وهو تحسن قيمة رأس المال العامل من سنة لأخرى.

- رأس المال العامل الخاص: نلاحظ من خلال الجدول (7.2) أن رأس المال العامل الخاص كان سالباً طوال الفترة المدروسة 2016-2017-2018 هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة، وبالتالي الاعتماد على موارد خارجية، لأن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات هي مصادر داخلية مضاف إليها نسبة الديون وهذا يعد مؤشر غير ايجابي للمؤسسة على ذلك يجعلها تابعة لأطراف خارجية، في التمويل.

سابعا. الاحتياج في رأس المال العامل الدائم

نلاحظ من خلال الجدول (8.2) الذي يمثل تطور الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة انه كان موجب خلال الفترة المدروسة 2016-2017-2018 بمعنى أن الموارد الدورية للمؤسسة تغطي احتياجاتها الدورية لكن هي بحاجة إلى موارد مالية أخرى، إذ عرفت في سنة 2016 ما نسبته 83% لتتخفف بعد ذلك إلى 65% في سنة 2017، أما سنة 2018 عرفت انخفاض شديد في نسبة الاحتياجات حيث بلغت نسبته 59%.

ثامنا. تغيرات المعادلة الأساسية للخزينة TR

نلاحظ من خلال الجدول (9.2) أن قيمة الخزينة في تدبب خلال سنوات الدراسة حيث قدرت نسبتها في سنة 2016 بـ: 21.83% ثم عرفت انخفاض في سنة 2017 لتصبح سالبة بنسبة 83%- حيث عرفت في السنة الأخيرة من الدراسة أكبر رصيد وبلغت نسبة 131% وهذا بسبب ارتفاع رأس المال العامل والذي كان كافياً لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل.

وعليه تعكس الخزينة الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل وتعكس التوازن المالي للمؤسسة من عدمه، وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن قيمة رصيد الخزينة موجب طيلة فترة الدراسة ما يدل على وجود توازن مالي بين رأس المال العامل الدائم من جهة والاحتياج في رأس مال العامل الدائم من جهة أخرى، مما أدى إلى توفير سيولة السيولة النقدية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة.

الفرع الثاني: تحليل الأداء المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة

أولاً. تحليل تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال

من خلال جداول تدفقات الخزينة للسنوات الثلاث الموضحة بالجدول رقم (10.2)، لاحظنا أن المؤسسة حققت فائضا في الخزينة المتأتية من عمليات الاستغلال خلال السنوات الثلاث المدروسة حيث قدرت سنة 2016 بـ 9 829 659 971.65 دج، لترتفع في السنة الموالية 2017 وتبلغ ما إلى قيمته 10 673 223 914.20 دج، كما شهدت ارتفاعا كبيرا وملحوظا سنة 2018 مقارنة بسنتي 2016 و 2017 حيث قدر مبلغها بـ 14 753 641 701.57 دج يرجع سبب هذا الارتفاع المتواصل في صافي تدفقات الخزينة المتأتية من

أنشطة الاستغلال إلى العوامل التالية: الارتفاع المستمر في التحصيلات المقبوضة من الزبائن حيث قدرت سنة 2016 بـ 2 865 855 017.61 دج، ثم ارتفعت ارتفاعا ملحوظا سنة 2017 حيث سجلت ما قيمته 9 026 923 144.07 دج لتواصل الارتفاع سنة 2018 إلى 12 900 461 036.82 دج، ويعني هذا أن المؤسسة يزيد عدد زبائنها من سنة إلى أخرى، وذلك لان نشاطها إنتاجي خدمي تجاري ومتعلق بالكهرباء وهي في تطور مستمر، كما نفسر زيادة عدد العملاء إلى التسهيلات الحديثة التي تقدمها الشركة مؤخرا وجودة الخدمات جد نوعية مقارنة بالسابق .

ثانيا. تحليل تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (10.2) أن تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار حققت عجز أي خزينة سالبة خلال ثلاث السنوات المدروسة (2016-2017-2018)، وهذا راجع إلى أن المؤسسة كانت لها تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية، التحصيلات حيث قدرت قيمة التسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية لسنة 2016 بقيمة 1 488 064 659.99 دج لتعرف زيادة أكثر في قيمة الحيازة سنة 2017 والمقدرة بـ 1 834 054 549.98 دج ثم لتتخفف نسبيا في السنة الموالية إلى ما قيمته 1 713 223 434.07 دج وهذه الإجراءات ولدت خزينة استثمار سالبة في هذه السنوات، مع العلم أن المؤسسة لم تقم بأي تنازل أو حيازة لأي نوع من الاستثمارات المالية، و بالتالي جهود المؤسسة المبذولة في مجال الاستثمار مجسدة في شكل نمو داخلي (الحيازة على الاستثمارات المادية و المعنوية).

ثالثا. تحليل تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10.2) أن المؤسسة عجز أيضا في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة التمويل سنة 2016 حيث بلغ هذا العجز ما قيمته 8 201 526 475.92 - دج، لتشهد في سنة 2017 انخفاضاً أيضا قدر بـ 9 509 073 248.04 - دج لتحدث عجزا في خزينة التمويل.

لكن ما حدث في سنة 2018 أكد على عجز خزينة التمويل في تحقيق الفائض بحيث بلغ العجز في هذه السنة 12 893 261 869.23 - دج.

إن العجز المسجل في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة التمويل مرده إلى أن المؤسسة في هذه السنوات قامت بتسديد مبالغ مالية للوحدات التابعة لمؤسسة الأم على شكل تسديدات القروض المتحصل عليها في فترة نشاط المؤسسة ، وبالتالي ظهر حجم التدفقات الخارجة من دورة التمويل أكبر من التدفقات النقدية الداخلة.

رابعاً. تحليل التغير في تدفقات الخزينة (أ +ب+ج) للفترة (2016-2017-2018)

من خلال رقم (10.2) نلاحظ أن تدفقات الخزينة لسنوات الدراسة أن نلاحظ أن الخزينة الإجمالية لسنة 2016 سجلت فائض قدر ب140 068 835 دج في حين أنه في سنة 2017 شهدت انخفاض ملحوظا وخزينة سالبة أي عجز مقدر بقيمة 669 903 883.82 - دج، ثم لتسجل المؤسسة فائضا بلغت قيمته 147 156 398.27 دج، في سنة 2018.

إن الفائض المسجل في خزينة المؤسسة لسنة 2016-2018 راجع إلى تحقيق فائض في تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال، بالرغم من أنها سجلت عجز في كل من تدفقات الخزينة لدورتي الاستثمار والتمويل، لكن هذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة استطاعت تمويل احتياجاتها النقدية لكل من أنشطة الاستثمار والتمويل، وبالتالي فإن التدفق النقدي التشغيلي تدفق هام ورئيسي من بين التدفقات النقدية الثلاثة التي تحققها المؤسسة.

خلاصة الفصل

بعد النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت في المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة ورقلة، والتي كان الهدف منها هو إسقاط ما تم التوصل له من الجانب النظري، واختباره مع ما مدى تطابقه مع الواقع الفعلي وهذا بالاعتماد على مختلف وثائق المؤسسة المتمثلة في: الميزانيات وجداول حسابات النتائج لثلاثة سنوات متتالية (2016-2017-2018)، ومن خلال الأدوات المستعملة توصلنا إلى إعداد الميزانية المالية المختصرة، بالإضافة إلى حساب مختلف النسب والمؤشرات المالية وكذا جدول التدفقات الخزينة لفترة الدراسة، أين تمكنا من تحديد الوضعية المالية للمؤسسة طيلة الفترة المحددة مع إبراز تأثير تسيير الخزينة على أدائها المالي.

الخاتمة

لقد سعينا من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ من خلال دراسة ميدانية المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز - وحدة ورقلة، حيث تم معالجة إشكالية الدراسة في الجانبين النظري والتطبيقي.

ففي الفصل الأول تطرقنا لعرض أهم المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الموضوع، إضافة إلى الدراسات السابقة مع مقارنتها بالدراسة الحالية، أما في الفصل الثاني قمنا بتحديد مجتمع وعينة الدراسة وكذا الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، مع عرض النتائج ومناقشتها محاولين من خلالها الإجابة على الفرضيات المقترحة اعتمادا على المعلومات التي تم جمعها عن طريق الملاحظة والمقابلة، حيث توصلنا إلى تحديد مدى تأثير تسيير الخزينة على الأداء المالي للمديرية-وحدة ورقلة، وذلك بعد دراسة موجزة لمختلف النسب المالية، مؤشرات الأداء المالي، وتحليل جدول تدفقات الخزينة.

النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة، أن المؤسسة تتمتع بأداء مالي يتماشى مع المركز المالي لها بالرغم من تسجيل قيم سالبة من حيث نتائج الدورة بحسب جدول حسابات النتائج نظرا لعدة اعتبارات منها:

- المؤسسة لم تستطع تحقيق نتائج إيجابية (النتيجة الصافية)، خلال سنة 2016-2017-2018 الشيء الذي سجلناه من خلال جدول حسابات النتائج .

- تحقيق مردودية مالية واقتصادية سالبة طيلة فترة الدراسة وهذا راجع إلى النتائج السلبية التي حققتها المؤسسة في الثلاثة السنوات الأخيرة (النتيجة الصافية)،

- تحقيق نتائج وقيم سالبة في خزينة الإستثمار، وخزينة التمويل في جدول التدفقات الخزينة خلال سنوات الدراسة.

غير أن الشركة استطاعت أن تحقق خزينة موجبة على غرار خزينة الاستغلال طيلة فترة الدراسة، بالرغم من أن خزينة الاستثمار للمؤسسة سالبة، وخزينة التمويل سالبة هي أيضا، ذلك لأنها تعمل على توسيع نشاطها وتمويل استثماراتها من مصادر خارجية.

لكن على العموم يمكن القول بأن أداء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وحدة ورقلة، غير مستقر نوعا ما، كون أن الوضعية المالية لها متذبذبة خلال سنوات الدراسة.

- اختبار الفرضيات

من خلال النتائج المتوصل إليها:

- نجد أن شركة سونلغاز حققت توازن مالي على المدى المتوسط، مع وجود تذبذب مسجل في جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة ، ويظهر ذلك في العجز المسجل في تغير خزينة الدورة سنة 2017 أين تداركت الشركة هذا العجز خلال السنة الموالية 2018.

✓ وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- سجلنا تواجد فائض في فائض في الخزينة خلال فترة الدراسة، دون توظيفه أو استثماره للإستفادة من عوائده، لغرض تحقيق خزينة مثلى، لتعود لفائدة الشركة بالإيجاب.

✓ وهذا ما يثبت أيضا صحة الفرضية الثانية.

- إن لجدول التدفقات الخزينة دور هام لمعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة كونه يوضح تدفقات الخزينة لكل دورة حسب النشاط، مايسهل عملية التحليل الجيد واكتشاف الاختلالات في مختلف هذه الوظائف، الاستغلال، الاستثمار والتمويل.

✓ هذا ما يؤكد لنا أيضا صحة الفرضية الثالثة.

- نتائج الدراسة:

رغم النتائج المحصل عليها التي تظهر الوضعية المالية للمديرية الجهوية إلا أنها لا تعكس جودة التسيير فيها، بل هذا ناتج عن ممارستها للاحتكار التام وهذا ما يؤدي إلى غياب التفكير الإستراتيجي فيما يخص نشاطها.

الشيء الذي يبرز من خلال تأخر تسديد زبائن لمستحقات الشركة لاسيما من العائلات، الإدارات العمومية، البلديات ومختلف المؤسسات الخاصة... إلخ، قد يدفع المجمع إلى الاستعانة بالقروض البنكية ولو بشكل مؤقت لضمان تنفيذ البرامج الاستثمارية وتمويل المشاريع، في ظل نسبة العجز التي تسجلها شركات التوزيع التابعة لسونلغاز في كل سنة.

مثال: فروع شركة سونلغاز في حالة ما إذا تأخرت في التسديد بطبيعة الحال لا تستطيع الشركة قطع الغاز أو الكهرباء على فروعها، حيث تقوم بالاتصال وإرسال الفاتورة للمجمع الموجود بالبلدية للتسديد نيابة عنها. رغم ذلك فالشركة:

- حققت توازن مالي نسبي متوسط المدى مع وجود بعض التذبذبات النتائج المالية لها؛
- تتمتع الشركة باستقلالية مالية اتجاه دائنيها استنادا للمؤشرات المالية المدروسة؛
- حققت الشركة مردودية مالية واقتصادية سالبة وهذا نتيجة للعجز المسجل في النتيجة الصافية التي حققتها؛ الشركة في سنوات الدراسة (نتيجة المستخرجة من جدول حسابات النتائج)؛

- نقص في تسيير خزينة المؤسسة.

- التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة نقترح جملة من التوصيات :

- بذل مجهودات من أجل تفعيل دوري الاستثمار والتمويل والتي تؤثر ايجابا على خزينة المؤسسة؛
- ضرورة إيلاء أهمية أكثر لتسيير خزينة المؤسسة تسييرا فعالا وحسن ، وذلك عن طريق وضع توقعات تسمح لها مسبقا بالتحكم في التدفقات المالية وأخذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب ؛
- الرفع من مستوى الدعم المقدم من طرف الادارة فيما يخص التكوين والتدريب؛
- على الدولة الاعتماد على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على البورصة،
- ضرورة قيام شركة سونلغاز بتحسين سياستها التسييرية في الجانب المالي.

- آفاق الدراسة:

- تناول نفس الموضوع من خلال دراسة تطبيقية ميدانية لدى مؤسسة خاصة؛
- إعادة الدراسة الميدانية على مؤسسة مسعرة في البورصة؛
- الاستقلالية ومركزية التسيير وأثرهما على تسيير الخزينة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر.
- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية): دروس و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، بدون طبعة، دار النهضة العربية، لبنان، 1999.
- فايزة سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، الحامد للنشر الأردن، 2009.
- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي - شركات و أسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية، 2009.
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010.
- مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2009.
- ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، بدون طبعة، دار الأفاق للنشر، بدون سنة نشر.

ب. الملتقيات

- بلعور سليمان، علي بن الطيب، بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، 16-17-18 نوفمبر 2011
- بن فرج زوينة، رحيم حسين، قائمة التدفقات الخزينة مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.
- قرار المؤرخ في يوليو 2008، يحدد قواعد والتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 9، المؤرخة في 25 مارس 2009.

ج. المذكرات والأطروحات

- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة بسطيف، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر.
- باديس بوخلوة، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة - دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، رسالة ماجستير جامعة المسيلة، الجزائر، 2003.
- بوزار السعيدى أسماء، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة نافطال للفترة (2007-2009)، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، غير منشورة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- حدة بخالد، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي ورقلة، الجزائر.
- دادن عبد الغني، قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حالة بورصتي الجزائر و باريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007.
- فتيحة حجاج، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2013.
- قلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011.
- محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي و العائد المحاسبي لتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة بالجامعة الإسلامية، بغزة 2006.
- مصطفى خديجة، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL، مذكرة ماستر تخصص مالية نقود وتأمينات، غير منشورة، جامعة عبد الحميد ابن بديس مستغانم، الجزائر.
- وئام بن مخلوف، تسيير السيولة النقدية باستخدام جدول تدفقات الخزينة - دراسة حالة مؤسسة سونطراك حوض بركاوي خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2015، مذكرة ليسانس تخصص محاسبة ومالية، غير منشورة، جامعة ورقلة.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Daniel Fithammel, Piere Massot, **Fondamentaux du pilotage de la performance** ,2^e édition, Anfor, 2005.
- Jean Jacques Julian, Les normes comptables internationales IAS/IFRS,2^e eme édition, soupe fouclier (faucher) 2007, paris.
- Jacqueline Felhaye, Florence Delahaye, **Finance d'entreprise manuel et application**, 2^{eme} édition, Dunad, Paris, 2009.
- Système comptable financiers SCF ; Berti édition Alger ; 2009 .

الملاحق

ملحق (01): القوائم المالية لسنة 2016

ملحق (02): القوائم المالية لسنة 2017

ملحق (03): القوائم المالية لسنة 2018

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الاشكال البيانية
VII	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتسيير الخزينة والأداء المالي
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الخزينة والأداء المالي
3	المطلب الأول: مفهوم الخزينة
3	الفرع الأول: تعريف الخزينة
6	الفرع الثاني: عناصر الخزينة وكيفية حسابها
10	المطلب الثاني: تسيير الخزينة وجدول تدفقات الخزينة
10	الفرع الأول: تسيير الخزينة
11	الفرع الثاني: جدول تدفقات الخزينة
18	المطلب الثالث: مفهوم الأداء المالي ومؤشرات قياسه
18	الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي
20	الفرع الثاني: مؤشرات قياس الأداء المالي
23	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
23	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
24	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
25	المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
25	الفرع الأول: موقع الدراسة من الدراسات السابقة
26	الفرع الثاني: تقييم الدراسات السابقة
27	خلاصة الفصل الأول
28	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
29	تمهيد الفصل الثاني
30	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة
30	المطلب الأول: طريقة الدراسة
30	الفرع الأول: تقديم منهج الدراسة

30 تقديم عينة الدراسة	الفرع الثاني:
36 تحديد متغيرات الدراسة	الفرع الثالث:
36 الأدوات المنستعملة في جمع المعلومات	المطلب الثاني:
36 الأدوات المستخدمة في الدراسة	الفرع الأول:
37 البرامج المستخدمة في الدراسة	الفرع الثاني:
37 عرض النتائج والمناقشة	المبحث الثاني:
37 عرض نتائج الدراسة	المطلب الأول:
37 مؤشرات تقييم الأداء المالي	الفرع الأول:
43 مناقشة وتحليل النتائج	المطلب الثاني:
43 تحليل الأداء المالي لفترة الدراسة	الفرع الأول:
46 تحليل الأداء المالي بإستخدام جدول تدفقات الخزينة	الفرع الثاني:
49	خلاصة الفصل الثاني
50	الخاتمة
54	المصادر والمراجع
58	الملاحق
74	الفهرس